مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

عنوان للتميز

Title of excellence

أكثر من

7

سنوات

من التميز

رؤيتنا

أن يصبح المصرف الأكثر ابتكارا وتقدما من الناحية التقنية والتكنولوجية في العراق وبما يضمن تفوقنا في تقديم أحدث المنتجات و الخدمات المصرفية ورفد زبائننا بأحدث الخدمات المصرفية .

مهمتنا

باعتبارنا من اوائل المصارف في إطلاق الخدمات الالكترونية والخدمات المصرفية عبر الانترنت والموبايل في العراق، وضعنا هدفاً رئيسياً في تعاملات زبائننا المصرفية لتكون أكثر سهولة وفي متناولهم في أي وقت وفي أي مكان داخل أو خارج العراق ، وبما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في إعادة إعمار العراق .

الاستراتيجية

من خلال إدخال ودمج احدث التكنولوجيا والتقنيات المصرفية ، نطمح لتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات الشركات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقطاع التجزئة (الافراد) من خلال شبكة واسعة من البنوك المراسلة والعلاقات الخارجية ، وسننمو لنحافظ على موقعنا في صفوة المصارف العراقية . نجاحك هو نجاحنا .

شركاؤنا في عام 2017

mastercard

VISA

WESTERN UNION

PCI Security Standards Council
PARTICIPATING ORGANIZATION

FircoSoft
Filtering since 1994

WORLD-CHECK™
REDUCING RISK THROUGH INTELLIGENCE

path solutions
Powering Islamic Financial Markets

المحتويات

مجلس الادارة 6
كلمة رئيس مجلس الادارة 10
نبذة عن المصرف 14
الاداء الاقتصادي والنتائج المالية للمصرف 28
تقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2017 52
تقرير لجنة الحسابات والتدقيق 54
البيانات والايضاحات الاضافية 102
الهيكل التنظيمي للمصرف 116
شبكة فروع المصرف 118
شبكة المصارف المراسلة 120

مجلس الادارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد زياد خلف عبد كريم.

السيد زياد خلف - رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ("IDB") منذ العام 2015 كما يعتبر أحد أكبر مؤسسي المصرف الذي تأسس في عام 2011 حيث كان ولا يزال له دور بارز في قيادة المصرف في الأوقات المزدهرة والأوقات الصعبة والمليئة بالتحديات ووصولاً إلى ما هو عليه كمصرف عراقي وإقليمي رائد ومعروف.

فضلاً عن ذلك، يتولّى السيد زياد خلف حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين وأحد أكبر المساهمين لعدد من الشركات في مختلف القطاعات بما في ذلك تجارة السيارات وخدمات الدفع الإلكتروني والصناعة والبناء والمقاولات.

هذا وقد قام الأستاذ زياد بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الاستثمارية وهو يملك أكثر من 20 عاماً من الخبرة في المقاولات والتجارة العامة. علما أنه بدأ حياته المهنية في الأعمال المصرفية في العام 2011 وركز بشكل خاص ومباشرعلى التخطيط الاستراتيجي والحوكمة المؤسسية الرشيدة.

وقد عُرفت رئاسته لمصرف التنمية الدولي لمنذ عام 2015 بـ "الفترة الذهبية" حيث أدخل التكنولوجيا المتقدمة إلى المصرف ، وأنشأ شراكات استراتيجية طويلة الأجل مع شركات عالمية في مجال الدفع الالكتروني VISA و MASTER CARD ، كما اصبح مصرف التنمية الدولي كأول مصرف أهلي (خاص) في العراق يفتتح مكاتب تمثيل له في الإمارات العربية المتحدة ولبنان بالإضافة إلى تأسيس بنية تحتية شاملة ومتطورة وضوابط تقنية المعلومات في العمليات المصرفية الواسعة.

عمل السيد زياد ومنذ استلامه لمهام رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي على بناء استراتيجية متكاملة مبنية على أسس وضوابط رصينة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق وحيث ترتكز هذه الاستراتيجية على تطبيق المصرف لنظام تكنولوجيا المعلومات المتطورة في كافة النشاطات والخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف. وقد نجح في وضع مصرف التنمية الدولي في مقدمة المصارف العراقية في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية وتوفير السيولة فضلاً عن مركز مالي رصين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السيد زياد خلف نال العديد من الأوسمة والجوائز، بما في ذلك جائزة شرفية "التميز في الإدارة الحكيمة" في أكتوبر 2017 وجائزة فخرية "المصرف الأكثر ابتكاراً وتطوراً" من قبل اتحاد المصارف العربية في أكتوبر 2016.

أعضاء مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة / السيد محمود البرزنجي.

لديه 50 عاما من الخبرة المصرفية في المصارف والمؤسسات المالية في العراق. وكان قد شغل نائب المدير العام لمصرف الرافدين و شغل مناصب المدير المفوض لكل من مصرف بغداد ومصرف كردستان الدولي. كما شغل منصب الخبير المصرفي والمالي في المصرف العراقي للتجارة . السيد محمود البرزنجي حاصل على بكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة بغداد

السيد فؤاد محمد رضا الجواهري.

لديه أكثر من 50 عاما من الخبرة المصرفية مع العديد من المؤسسات المالية في العراق وهو عضو مجلس إدارة و المدير المفوض في المصرف. تقلد العديد من المناصب الإدارية في البنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى عمله في منصب المدير المفوض في مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد.

المهندس عبدالرزاق عبدالوهاب علي.

لديه خبرة أكثر من 52 عاماً من الخبرة في القطاع الحكومي تمثلت في العمل كمهندس استشاري في مجال انشاء المباني و الطرق الجسور وإدارة المشاريع إضافة إلى تقلده منصب مدير مفوض ومدير تنفيذي ومستشار لعدد من الشركات والهيئات.

السيد سعد فائق عبدالعزيز.

لديه أكثر من 42 عاماً من الخبرة في مجال المصارف والنظم المصرفية ،حاصل على شهادة الماجستير في علوم الحاسبات من بريطانيا ، عمل بوظيفة مدير تنفيذي لعدد من المصارف و الشركات ومنها (مصرف الرافدين، مصرف الشرق الاوسط العراقي ، مصرف التنمية الدولي) .

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

زياد خلف عبد كريم

رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات و السادة مساهمي مصرف التنمية الدولي الكرام ...
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ...

أنه لمن دواعي سروري و سعادتي أن أتقدم الى حضراتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي اعضاء مجلس الادارة بالتقرير السنوي السابع لمصرف التنمية الدولي للآستثمار والتمويل للسنة 2017 ، بما في ذلك القوائم المالية و نتائج الحسابات و البيانات المالية الختامية المنتهية بتاريخ 31/12/2017 التي قدمها مراقب الحسابات الخارجي (شركة ايرنست ويونغ المحدودة – العراق) عن تدقيقه للحسابات الختامية للسنة المالية .

لا يخفى على حضراتكم طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق خلال سنة 2017 والتحديات الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي ككل، هذا وعلى الرغم من ذلك ونتيجة كفاءة وشمولية السياسات الائتمانية والاستثمارية المتحفظة، استطاع المصرف تحقيق نتائج مالية جيدة حيث حافظ مصرفنا على مراتب متقدمة من مؤشرات العائد على الموجودات والعائدة على حقوق المساهمين ليسجل كل منهما (2%) و (5%) على التوالي في نهاية عام 2017 وعلى الرغم من أن هذه المعدلات تعتبر منخفضة بالمقارنة مع المصارف في دول الجوار إلا أن سياسة المصرف المتحفظة وحرص المصرف على الحفاظ على أموال المودعين المساهين وفي ظل الظروف الاقتصادي في العراق كان عامل رئيسي في الحفاظ على المركز المالي الرصين.
يمضى مصرف التنمية الدولي يوما بعد يوم في المسيرة التي بدأت في أواخر عام 2011 والخطة الاستراتيجية حتى عام 2021 والتي قام ببناءه في بداية عام 2017 وذلك بهدف أن يصبح أحد المصارف الرائدة على صعيد المنطقة وليظهر مصرف التنمية الدولي الصورة الحقيقية للقطاع المصرفي العراقي وقدرته على تقديم الخدمات المصرفية الشاملة للمواطن العراقي والشركات العراقية والأجنبية والعربية التي تنوي الاستثمار في العراق.

انسجاماً مع رؤية المصرف في التوسع الاقليمي والتنويع في مصادر الإيرادات من خلال التركيز على النشاطات المصرفية الرئيسية، قام المصرف في بداية عام 2018 بتحقيق انجاز جوهري ويضاف إلى عدد كبير من الإنجازات التي حققها خلال السنوات القليلة الماضية حيث أصبح أول مصرف عراقي يكون له تواجد حقيقي في الإمارات من خلال افتتاح المكتب التمثيلي في دبي 2018 وبعد ان استكمل كافة المتطلبات والإجراءات الرقابية للبنك المركزي الإماراتي وبذلك اصبح للمصرف تواجد خارجي ثاني بعد أن قام المصرف بافتتاح المكتب التثميلي في لبنان في عام 2016.

يعد العراق اليوم أحد الدول الواعدة في المنطقة وذلك يعود إلى امتلاكه لموارد وثروات طبيعية وبشرية متنوعة بالإضافة إلى أن موقع العراق يجعل له مكانة مهمة للاستثمار، وعليه فإن مصرف التنمية الدولي يعمل بشكل مستمر على تطوير البنية التحتية المطلوبة من ناحية الانتشار الجغرافي للفروع ومكاتب التمثيل في المنطقة، واستقطاب المهارات والمصرفيين ذوي الخبرة ، واقتناء افضل النظم المصرفية المستخدمة، وبناء شبكة واسعة من المصارف المراسلة ليكون الخيار الأول للزبون وبما يهدف في المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية ومساعدة العراق إلى العودة للساحة العربية والدولية كسابق عهده.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد أستطاع مصرف التنمية الدولي و على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهت القطاع المصرفي العراقي توظيف مصادر الاموال لديه في نوافذ أستثمارية جيدة و مقبولة المخاطر مما ساهم في تحقيق إجمالي ايرادات للفوائد والعمولات بلغت (44) مليار دينار عراقي تقريباً مقابل صافي ايرادات تشغيلية أجمالية بلغت (37) مليار دينار عراقي تقريباً في نهاية عام 2017 ، كما استمر المصرف في المشاركة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق حيث بلغ رصيد صافي التسهيلات الائتمانية النقدية (المباشرة) (266) مليار دينار عراقي في نهاية عام 2017. هذا وعلى صعيد ودائع الزبائن فقد بلغت (317) مليار دينار عراقي كما بلغت موجودات المصرف (641) مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2017. ايضا تعززت حقوق مساهمي المصرف لتبلغ (265) مليار دينار عراقي الأمر الذي ساهم في الحفاظ على مستويات مرتفعة من الملاءة المالية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (71.5)% وبلغت نسبة تغطية المخصصات للائتمان غير المنتج (100%) لعام 2017. لقد استمر المصرف على نفس النهج الذي عمل عليه خلال السنوات السابقة فيما يخص التحفظ في عملية الاستثمار و التمويل وتطبيق إجراءات ودراسات شاملة للمقترضين بهدف حماية اموال المودعين و المساهمين وذلك تعزيزا للمستويات المرتفعة للسيولة و كفاية رأس المال في ضوء النتائج المالية المتحققة عام 2017 حيث بلغت متوسط نسبة السيولة الشهرية للمصرف حوالي (40%) ، بالإضافة إلى التزام المصرف بنسب بازل III و LCR و NSFR وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي .

حرصا من المصرف على التنويع في مصادر الدخل والتركيز على عوائد التسهيلات والقروض الممنوحة و عوائد عمليات التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية و الايرادات المتأتية من الخدمات الالكترونية في المصرف والتي توسعت كثيرا من خلال عملية توطين رواتب موظفي الدولة و التي اقتربت من (60) ستين الف موظف من مختلف الوزارات و مؤسسات الدولة و شركات القطاع الخاص وبما يتماشى مع خطة المصرف الاستراتيجية والتركيز على قطاع الأفراد من خلال مبادرة ومشروع توطين الرواتب لموظفي القطاع العام وبهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي من خلال ادخال خدمات القنوات الالكترونية والتكنولوجيا المصرفية الحديثة.

وأستمراراً لنهج المصرف و تحقيقاً لرسالته في تلبية متطلبات الزبائن بجميع شرائحهم و قطاعاتهم بالإضافة إلى ادراك المصرف لأهمية المشاركة في مبادرة البنك المركزي للشمول المالي والمصرفي واصل المصرف عملية توسيع شبكة فروعه و التي وصلت (14) اربعة عشر فرعا في نهاية عام 2017 اضافة الى المكتب التمثيلي في بيروت و قد وصل عدد الفروع الى (15) فرعا بأضافة فرع (مول بغداد - الحارثية) الذي أفتتح أوائل عام 2018. هذا وحرصا من المصرف على تقديم أفضل الخدمات للزبائن كان أمر مهم في اطلاق باقة واسعة من البرامج والحملات التسويقية فيما يخص منتجات الأفراد في مجال الودائع والتسليف بالإضافة إلى استخدام قنوات الدفع الالكتروني والتي عمل المصرف على تطويره خلال عام 2017 وذلك لتوفير افضل الخدمات للزبائن من خلال هذه القنوات ومنها خدمة الانترنت بنك والموبايل بنك بالإضافة إلى تطبيق نظام جديد لمركز الخدمات الهاتفية IVR بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن.

إن وصول مصرفنا إلى هذه المستويات اليوم واكتسابه ثقة الجمهور في الداخل واحترام وتقدير المصارف العربية والأجنبية واستحواذه على حصة سوقية كبيرة في سوق البطاقات الالكترونية (وامتلاكه أكبر شبكة للصرافات الآلية) أكثر من (200) صراف آلي اليوم والمتوقع وصولها إلى (400) صراف في نهاية العام الحالي موزعة في عموم العراق ، جاء كل ذلك بعد أن قام المصرف في عام 2014 بمشروع واسع النطاق يخص بناء وتطوير بنية تحتية شاملة تمكن المصرف من تقديم مختلف الخدمات المصرفية الإلكترونية وبما يتماشى مع مبادرة البنك المركزي العراقي وقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبما يساهم في تقليل التعاملات النقدية وتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

واصل المصرف تطبيقِ أحدث التقنيات وتنفيذ مشاريع تستهدف الأرتقاء بالبنية التحتية التكنولوجية وأنظمة الاتصالات وبما يحقق الكفاءةّ والفعالية كان أبرزها في مجال تطبيق أنظمة جديدة ساهمت في في تسريع تنفيذ العمليات المصرفية ككل، وبما يحقق للمصرف ميزة تنافسية من خلال تطبيق أحدث الممارسات العملية والعالمية في هذا المجال. استكمل مصرف التنمية الدولي كافة المتطلبات والشروط الفنية للشركات العالمية (Visa و MasterCard) و حصل المصرف كذلك على ترخيص الحماية للبطاقات الالكترونية من شركة (PCI Security) في نهاية عام 2016 بالإضافة إلى ترخيص Pin Security)) مؤخرا في أوائل هذا العام ليكون من أوائل المصارف العراقية التي طبقت ذلك كما تم توقيعِ اتفاقية

شراكة استراتيجية مع كل من شركة ماستركارد وفيزا مما سيتيح توفير منتجات الكترونية متطورة تخدم ثورة التحول من النقد إلى الدفع الالكتروني في العراق.

هذا وإدراكا من مصرفنا بضرور فتح أبواب متنوعة مع العالم الخارجي وبما يخدم استراتيجية المصرف في الانتشار الخارجي وبناء علاقات مع المصارف المراسلة تساهم في خدمة القطاع المصرفي العراقي ، عمل مصرفنا على التعاقد مع كل من شركة التدقيق العالمية (EY) وتعيينهم كمدقق حسابات خارجي لعام 2017 وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ، بالإضافة إلى التعاقد مع شركة التدقيق العالمية (KPMG) لغرض تقييم أصول المصرف والبيئة الرقابية والممارسات المستخدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتأكد من تماشى ذلك مع المعايير الدولية. علما أن مصرفنا بصدد الحصول على شهادات دولية معترف بها تعزز من مكانة وموقع المصرف ومنها(ISO) و ال (ITIL) و ال(COBALT).

إن التزام المصرف بتطوير منظومة إدارة المخاطر والامتثال تعتبر أحد العناصر الرئيسية التي يعمل بها المصرف لما يحققه ذلك من تعزيز للبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر. هذا وقد استمر المصرف بتطبيق السياسات والأنظمة التي تضمن توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين وفي هذا الجانب فقد تّم الحصول على شهادة الأمتثال الخاصة بأمن بيانات البطاقات والدفع المعيارية الإصدار 3.2 وكما تم الإشارة له أعلاه . هذا وقد استمر المجلس في السياق الذي عمل به منذ التأسيس من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، وبما يتوافق مع التشريعات في العراق والممارسات العالمية الرائدة في هذا المجال حيث تم تعديل ُواعتماد ِ دليل ُالحوكمية المؤسسية وإعادة ِتشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي العراقي.

لا يخفى على الجميع حجم التحديات التي نواجهها في المنطقة نتيجة للظروف الاقليمية غير المستقرة ولكن يعد مصرفنا كافة زبائنه بأن يستمر بتطوير و تنويع محفظة الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للجمهور ومن خلال نقل تجارب البنوك الرائدة وإبتكار خدمات مصرفية إلكترونية جديدة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع المصرفي العراقي بشكل خاص من خلال جهود فريق عملنا وتقديم أفضل الخدمات من خلال قنوات الدفع الاكتروني وتقديم خدمات بجودة عالية لمختلف الشرائح والزبائن وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين.

في ختام هذه الكلمة يطيب لي بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع اعضاء مجلس الادارة ان اتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لزملائي اعضاء مجلس الادارة السابقين الذين قدموا جهدا متميزا خلال فترة تواجدهم في مجلس الادارة و اتمنى للزملاء اعضاء مجلس الادارة الجدد النجاح و التوفيق في اعمالهم وان يكونوا خير خلف لخير سلف . كما اتقدم بالشكر الجزيل لجميع اعضاء الادارة التنفيذية وموظفي المصرف بمختلف مستوياتهم الادارية على جهدهم الدؤوب في العمل والسعي لرفعة شأن مصرفنا و تنمية نشاطاته . هذا ونود أن نقدم كل الشكر والعرفان لراعي وداعم المصارف العراقية البنك المركزي العراقي بقيادته الحكيمة ودعمه المستمر لأعضاء الأسرة المصرفية العراقية. وكل التقدير و الاعتزاز بزبائننا في مصرف التنمية الدولي الذين نثمن عاليا ثقتهم بهذه المؤسسة.

أسأل الله العلي القدير دوام التقدم والإزدهار لمؤسستِنا العزيزة وتمكينها من أداء واجبها تجاه الاقتصاد الوطني وتجاه مساهميها والعاملين فيها.

والسلام عليكم و رحمة الله وبركاته .....

زياد خلف عبد كريم
رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن المصرف

تأسس مصرف التنمية الدولي في عام 2011 برأسمال قدره (100) مليار دينار عراقي وقد نما اليوم ليصبح برأسمال مدفوع قدره (250) مليار دينار عراقي (ما يعادل 210 ملايين دولار أمريكي) - وسرعان ما أصبح بين البنوك الرائدة على المستوى المحلي و الإقليمي ، حيث يوفر المصرف خدمات مصرفية تجارية لزبائن الشركات والتجزئة (الافراد) . وكان المساهمون الأساسيون في البنك من أعضاء عائلة السيد خلف عبد الكريم ، بالإضافة إلى عدد من المستثمرين العراقيين. في حين تظل عائلة السيد خلف عبد الكريم أكبر المساهمين (61% من إجمالي حقوق المساهمين) ، فقد ارتفع عدد المساهمين ليشمل أكثر من 100 من الأسهم العادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بحلول عام 2018.

في ظل رؤية مجلس الإدارة وتحت قيادة رئيس مجلس الإدارة السيد زياد خلف عبد ، الذي أرسى أسس المؤسسة ومبادئها للعمليات ، تمكن مصرف التنمية الدولي من الحصول على حصة سوقية كبيرة من إجمالي أعمال التمويل التجاري وإصدار البطاقات الإلكترونية والعمليات المصرفية المحلية الشاملة.

ولضمان الدقة والشفافية في جميع العمليات الصرفية ، استمر المصرف على نهجه في الالتزام بأعلى المعايير الدولية والذي تضمنت تكليف مراقب الامتثال و إدارة مكافحة غسل الأموال كإدارتين مستقلتين داخل المصرف ، والتعاقد مع شركة إرنست ويونغ كمدققين خارجيين للسنوات 2017 - 2019 .

في الوقت الحاضر ونتيجة للتوسع الجغرافي المدروس لفروع المصرف ، فقد أصبح المصرف حاضراً في جميع المحافظات الرئيسية في العراق ، ومن ضمنها اقليم كردستان وذلك عبر أكثر من (15) فرعاً و أكثر من (550) موظفاً ، (200) صراف آلي (ATM) و (2000) نقطة بيع مباشر (POS) في كافة المحافظات العراقية ، وذلك إلى جانب مكاتب تمثيلية خارجية في كل من لبنان و الامارات العربية المتحدة ، حيث يهدف المصرف إلى توسيع شبكته بحيث تتضمن (25) فرعاً داخل العراق ، و (300) صراف آلي و (10,000) نقطة بيع مباشر وذلك بحلول 2020 .

ساهم مصرف التنمية الدولي وبشكل فعال وايجابي في عملية إعادة إعمار العراق وذلك من خلال تمويل عدد كبير من المشاريع الضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تجاوزت إجمالي قيمة القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة عن 450 مليار دينار عراقي (أي ما يعاد 375 مليون دولار) وجميعها على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة ، كما وساهم المصرف بنشاط في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التي دعا لها البنك المركزي العراقي من خلال تمويل مشاريع وبمبلغ إجمالي (10) مليارات دينار عراقي (أي ما يعادل 8 مليون دولار) في مختلف المحافظات خلال عام 2017 .

خلال الاعوام 2016 – 2018 حصل مصرف التنمية الدولي على ترخيص اصدار وحيازة من ماستر كارد وفيزا، ليصبح اول مصرف عراقي لديه القدرة على اصدار جميع انواع البطاقات المصرفية – الائتمانية والمدفوعة مسبقا.

بعد أن تمكنَا من تكوين علاقة قوية وذات ثقة عالية مع (المودعين ، الزبائن ، المساهمين) يعد المصرف بالحفاظ الدائم على صورة البنك ورؤيته من خلال التطور المستمر والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز روابطنا مع الاسواق المالية الإقليمية والدولية .

مبنى الإدارة العامة لمصرف التنمية الدولي الجديد والذي يقع في أحد أهم وأرقى مناطق بغداد وعلى شارع أبو نواس - الموازي لنهر دجلة. حيث تتكون البناية من 14 طابقاً وبإجمالي مساحة بناء 14,000 متر مربع. وقد تم تصميمه من قبل مهندسين معماريين حسب التطورات التي شهدها مصرف التنمية في الخدمات المصرفية والتكنولوجيا المصرفية، ومن المتوقع استلام المبنى وأشغاله في بداية عام 2021.

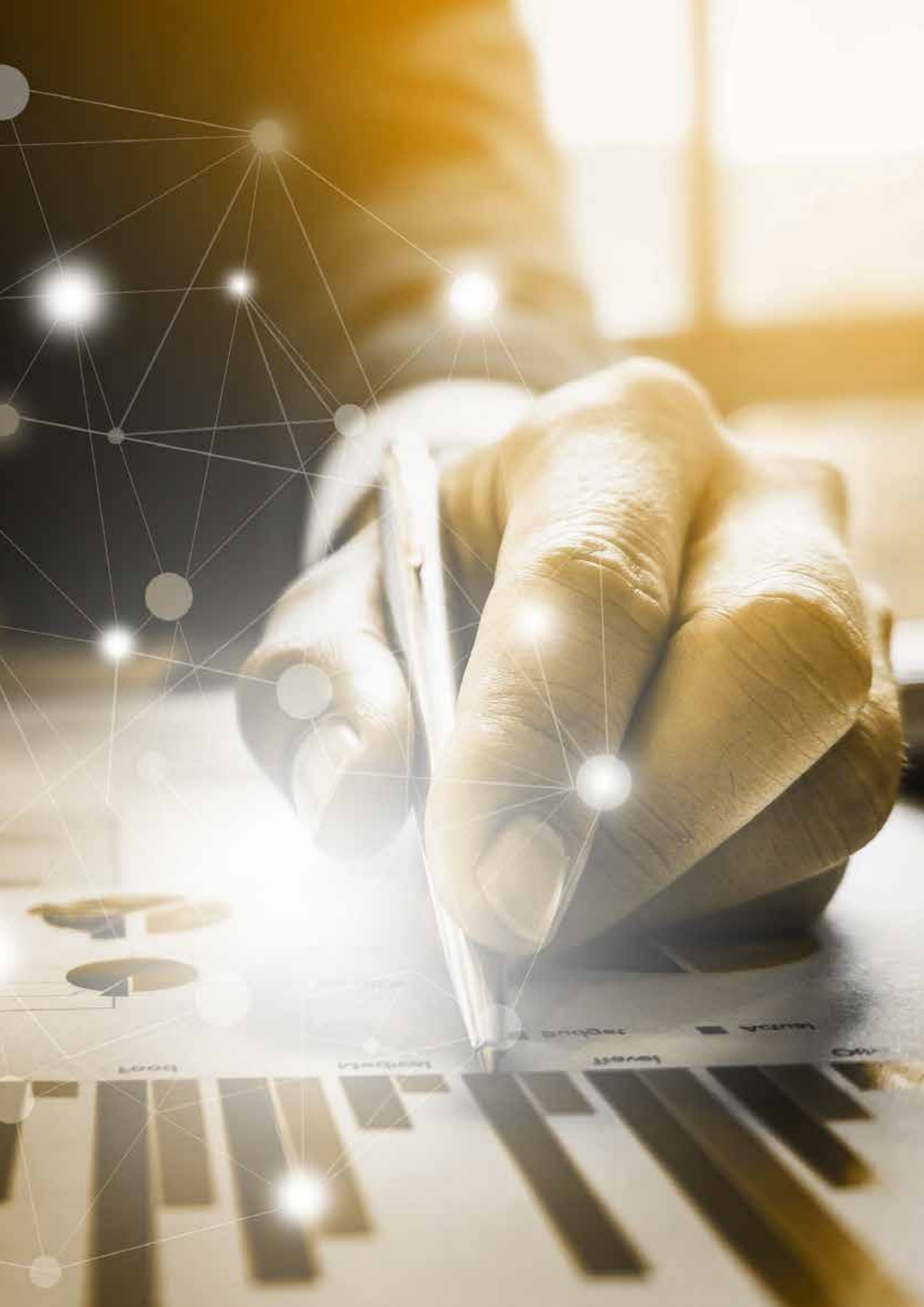

المنتجات والخدمات المصرفية

1- الخدمات المصرفية للأفراد
2- الخدمات المصرفية للشركات
3- القنوات والبطاقات المصرفية الإلكترونية
4- الانتشار والتفرع المصرفي
5- المؤسسات المالية والمصارف المراسلة
6- موظفوا المصرف

المنتجات والخدمات المصرفية

واصل مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل تطوير المنتجات المصرفية المقدمة للزبائن في قطاعات الأفراد والشركات بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقديم واستحداث محفظة متنوعة من المنتجات والخدمات مع التركيز على الخدمات الالكترونية وبما يتماشى مع الممارسات المصرفية في دول المنطقة والعالم.

1- الخدمات المصرفية للأفراد

في ظل تزايد حد ةّ المنافسة في سوق الخدمات المصرفية للأفراد (RETAIL BANKING) فقد تركزت استراتيجية المصرف على تقديم أفضل المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن المتنوعة وبما يعزز موقعه في هذا السوق ليبقى مصرف التنمية الدولي هو الخيار الأول للزبائن بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية، حيث تم تعزيز ذلك من خلال التوسّع في شبكة الفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والتنوع في اصدار البطاقات الالكترونية وحسب أوجه الاستخدام للبطاقة .

هذا وتعزيزا لسمعة المصرف بوصفه في مقدمة المصارف الرائدة في مجال التكنولوجيا المصرفية في العراق فقد واصل المصرف تقديم الخدمات المصرفية من خلال قنوات التوزيع الإلكترونية وهي شبكة الإنترنت (ONLINE BANKING) والرسائل القصيرة (IDB SMS Alert) وأجهزة الصراف الآلي (ATM).

هذا وقد عمل المصرف ايضا خلال عام 2017 ونظرا لسعي المصرف في النجاح في مشروع توطين الرواتب لمتنسبي القطاع العام على استحداث باقة شاملة من القروض والسلف تخدم متطلبات واحتياجات هذه الشريحة من المجتمع العراقي وبما يساهم في تحقيق الشمول المالي والمصرفي في العراق. وعلى صعيد تشجيع مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عمل المصرف على اطلاق هذه القروض في مختلف الفروع والمحافظات وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة هؤلاء الافراد بالحصول على مصادر التمويل اللازمة لاحتياجات أعمالهم.

وفيما يلي نبذة عن الخدمات المصرفية للأفراد:

الحسابات:

1. الحسابات الجارية
2. حسابات التوفير
3. حسابات الودائع الثابتة

القروض:

1. قروض التمويل الشخصية
2. قروض تمويل السيارات
3. قروض شراء أجهزة الموبايل
4. قروض المشاريع الصغيرة و المتوسطة
5. قروض السياحة و السفر

البطاقات الالكترونية:

1. البطاقات الائتمانية
2. البطاقات المدينة
3. بطاقات الاعمال (دفع مسبق)
4. بطاقة الانترنت (دفع مسبق)
5. بطاقة السياحة والسفر (دفع مسبق)
6. بطاقة الهدية (دفع مسبق)

خدمات التحولي المالي:

1. الحوالات المصرفية
2. خدمات الحوالات السريعة (Western Union)

الخدمات الالكترونية :

1. تطبيق الموبايل (IDB Mobile)
2. الانترنت بنك (Internet Banking)
3. خدمة المجيب الآلي (IVR)
4. خدمة التنبيه (IDB Alert و IDB SMS)
5. الصرافات الآلية (ATMs)
6. نقاط البيع المباشر (P.O.S)

2- الخدمات المصرفية للشركات

على الرغم من استمرار تأثّر العراق بحالة عدم الاستقرار الأمني، فقد حقق المصرف إنجازات متعددة في مجال تقديم الاحتياجات التمويلية للشركات بما مكنّه من تعزيز موقعه الريادي في السوق المصرفية كشريك أساسي في تمويل الشركات والمؤسسات حيث تمكّن المصرف من المحافظة على حجم وجودة محفظته الائتمانية ودون تجاوز ضوابط المخاطر والعوائد المقبولة التي تنسجم مع سياسة المصرف ومتطلبات الجهات الرقابية.

كما واصل المصرف دعمه للقطاع الصناعي وقطاع الطاقة وقطاع التجارة من خلال استمرار العمل بالبرنامج الذي يطبقه البنك المركزي العراقي لدعم هذه القطاعات. وفي إطار المساهمة في تمويل عمليات التبادل التجاري والتجارة الدولية ، فقد استمر المصرف بتوفير التمويل المناسب إلى زبائنه من خلال فتح الاعتمادات المستندية ومن خلال الشبكة الواسعة للمصرف مع المصارف المراسلة.

وفيما يلي نبذة عن الخدمات والقروض المصرفية للشركات:

التسهيلات المصرفية:

1. القروض التجارية
2. تمويل عمليات التجارة الخارجية
3. تمويل العطاءات والتعهدات
4. قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة
5. الاعتمادات المستندية
6. خطابات الضمان (الكفالات المصرفية)

الخدمات الاخرى:

1. خدمة إدارة الحسابات إلكترونياً
2. خدمات الخزينة و الاستثمار
3. خدمات إدارة النقد
4. خدمة دفع الرواتب للموظفين

3- القنوات والبطاقات المصرفية الإلكترونية

تعزيزا لسمعة المصرف بوصفه في مقدمّة المصارف الرائدة في مجال التكنولوجيا المصرفية في العراق فقد واصل المصرف تقديم الخدمات المصرفية من خلال قنوات التوزيع الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت (ONLINE BANKING) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) بالإضافة إلى حصول المصرف على رخصة (ISSUING & ACQUIRING) من شركة ماستر كارد ساهمت في اعطاء المصرف قوة تنافسية كبيرة وذلك من خلال اصدار كافة أنواع بطاقات الماستر كارد بصورة آنية ومن داخل العراق. هذا وقد عمل المصرف جاهدا على توسيع شبكة الوكلاء للخدمات الإلكترونية وذلك من خلال توقيع عقود استراتيجية مع أكثر من (30) وكيل موزعين في مختلف محافظات العراق تساهم في الوصول إلى الزبون بشكل أكبر. علما أنه وفي بداية عام 2018 حصل المصرف ايضا على رخصة (ISSUING & ACQUIRING) من شركة (VISA) العالمية ومما يساهم في توسع المصرف بخدمة الزبون العراقي بشكل أكبر .

حافظ المصرف في عام 2018 على مركز متقدم في سوق البطاقات الإلكترونية في العراق، وقد تم تعزيز ذلك بإطلاق مختلف فئات بطاقات شركة ماستر كارد (Master Card) الائتمانية (Credit Card) ومنها البلاتينيوم (Platinum)، والذهبية (Gold) والاعتيادية (Classic) بالإضافة إلى بطاقة (WORLD ELITE) ولأول مرة في العراق بالإضافة إلى بطاقات الدفع المسبق (Pre-paid Card) ، ومن الجدير بالذكر هنا أن البطاقات الإلكترونية التي تصدر من المصرف تمنح لحامليها العديد من المزايا وتحقق أعلى معايير السلامة لعمليات السحب من الصراف الآلي، سواء داخل العراق أو خارجه. هذا والتسديد من خلال نقاط البيع (POS) وينوي المصرف في عام 2018 باضافة بطاقات أخرى تلبية لحاجة سوق العراق ومن خلال شركة فيزا ((VISA مما يعطي الزبون العراقي خيارات أكبر عند اصدار البطاقات المصرفية .

4- الانتشار والتفرع المصرفي

واصل المصرف المحافظة على موقعه الريادي في السوق المصرفية المحليةّ وذلك من خلال شبكة الفروع وشبكة الصراف الآلي المنتشرة في مواقع مجمعات مختارة بعناية في مختلف محافظات العراق، وقد نجح المصرف خلال عام 2017 في استثمار فرص مواتيه ليضيف فرعين اضافيين الاول في محافظة العمارة والثاني في محافظة بغداد - منطقة جميلة بالإضافة إلى التحول للبناية الجديدة لفرع المنصور والمملوكة للمصرف بعد أن كان الفرع في السابق مؤجرا ، لتصل بذلك شبكة فروع المصرف إلى (14) فرعاً في نهاية عام 2017 ، واستمر ذلك النجاح بافتتاح المصرف في الشهر الأول من عام 2018 فرع في مول بغداد - الحارثية والذي يعد الفرع الوحيد الذي يعمل بنظام الدوام الصباحي و المسائي ويعمل ستة أيام في الأسبوع ويغطي 12 ساعة عمل يومياً ، أما فيما يخص الانتشار الخارجي للمصرف وبعد أن قام المصرف في عام 2016 بافتتاح مكتب تمثيلي خارجي في لبنان، فإن المصرف قد حصل مؤخرا وفي عام 2018 على رخصة فتح مكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة وبعد أن أكمل كافة المتطلبات التنظيمية مع البنك المركزي الإماراتي وتم منح ترخيص رسمي لفتح مكتب تمثيلي في دبي وبعد أن خضع المصرف لاجراءات العناية الواجبة الشاملة والتزامه بكافة النسب المالية المطلوبة، هذا الأمر الذي يؤكد ويعيد ثقة العالم الخارجي بالقطاع المصرفي العراقي وبما يساهم في ازدهار هذا القطاع ونقل تجارب البنوك الخارجية إلى العراق. وتتضمن استراتيجية المصرف للأعوام (2018 – 2021) إلى فتح (7) فروع داخل العراق و فرع (1) خارج العراق والانتهاء من المبنى الجديد للإدارة العامة للمصرف .

وبهدف التوسع الجغرافي في خدمة الزبائن وتوفير أهم الخدمات المصرفية لهم في أقرب نقطة ممكنة لهم ، استمر المصرف في نشر الصرافات الآلية (ATMs) وبما يتماشى مع استراتيجية المصرف والتي تهدف إلى تصدر قائمة المصارف العراقية في مشروع التوطين حيث تم تنصيب أكثر من (100) صراف آلي جديد ليصل إجمالي عدد الصرافات إلى أكثر من (200) صراف.

شبكة المصارف المراسلة

MANAMA/ BAHRAIN

ALBARAKA ISLAMIC BANK

Abu Dhabi/ UAE

ABU DHABI ISLAMIC BANK

DUBAI /UAE

ARAB AFRICAN INTERNATIONAL BANK

PARIS/FRANCE

UBAF

MADRID/SPAIN

BMCE BANK INTERNATIONAL

AMMAN/JORDAN

THE HOUSING BANK FOR TRADE AND

TOKOYO/ JAPAN

MIZUHO BANK

AMMAN/JORDAN

BANK Al ETIHAD

AMMAN/JORDAN

CAPITAL BANK

BEIRUT/ LEBANON

FRANSA BANK

KUWAIT/ KUWAIT

ALAHLI BANK OF KUWAIT

ISTANBUL/TURKEY

KUVEYT TURK BANK

BEIRUT/LEBANON

CREDIT BANK S.A.L.

ISTANBUL/ TURKEY

AKBANK T.A.S.

BEIRUT/ LEBANON

CREDIT LIBANAIS S.A.L.

MUSCAT/ OMAN

BANK MUSCAT

ISTANBUL/ TURKEY<

ARAB TURKISH BANK

MADRID/SPAIN

ARES BANK S.A.

ISTANBUL/TURKEY

ALBARAKA BANK KATILIM BANKASI A.S.

5- المؤسسات المالية والمصارف المراسلة

عزز المصرف خلال عام 2017 موقعه في سوق الأعمال المصرفية الدولية في ظل ظروف صعبة وذلك من خلال تعزيز علاقاته القائمة مع المصارف المراسلة والمؤسسات المالية وبناء علاقات عمل جديدة مع مصارف ومؤسسات مالية معروفة عربيا وإقليميا وعالميا ً تمكن المصرف من زيادة إيرادته المتأتية من نشاطه في مجال عمليات التجارة الدولية والخدمات المصرفية بما في ذلك عمولات الائتمان التعهدي وعمولات الحوالات.

وللعمل على تنشيط وتطوير العلاقات مع المصارف المراسلة والمؤسسات المالية، فقد قام فريق متخصص من الموظفين خلال عام 2017 بعدد من الحملات التسويقية والزيارات لبعض الأسواق الاستراتيجية منها تركيا، والإمارات العربية المتحدة وذلك بهدف عرض خدمات المصرف على المصارف العاملة في هذه الدول والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على كل من المصرف وزبائنه.

وجدير بالذكر أن المصرف يرتبط بعلاقات عمل مميزة مع شبكة واسعة من المراسلين على نطاق العالم يتجاوز عددهم (20) مصرفا منتشرة في أكثر من عشر دول وهو ما يجعل المصرف في موقع قوي ومتين يمكنه من ترسيخ اسمه وتعزيز وتلبية متطلبات زبائنه في مختلف الأنشطة.

هذا وإدراكا من مصرفنا بضرورة فتح أبواب متنوعة مع العالم الخارجي وبناء شراكات مع مصارف ومؤسسات عالمية رصينة تساهم في خدمة القطاع المصرفي العراقي عمل مصرفنا على التعاقد مع كل من شركة التدقيق العالمية (EY) وتعينهم كمدقق حسابات خارجي لعام 2017 وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى التعاقد مع وشركة التدقيق العالمية (KPMG) لغرض تقييم أصول المصرف والبيئة الرقابية والممارسات المستخدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتأكد من تماشى ذلك مع المعايير الدولية.

6- موظفوا المصرف

انطلاقا من أهمية العنصر البشري فقد عمل المصرف على تعزيز مستويات الكفاءة والمعدلات الانتاجية لدى كافة الموظفين، وحرص على تطوير قدراتهم وتحسين رضاهم بما يمكنهم من أداء مهامهم على الوجه المطلوب.

للحفاظ على موقعه كواحد من أبرز المؤسسات توظيفا للعمالة المؤهلة والمتميزة في العراق، فقد تضمنت مبادرات المصرف خلال عام 2016 استقطاب أفضل خريجي الجامعات واجتذاب مجموعة من أصحاب الكفاءات المتميزة والمواهب. هذا وينتهج المصرف إجراءات ومنهجية دقيقة وشاملة فيما يخص تعيين الموظفين ولكافة المناصب والأقسام في المصرف مما ساهم في بناء قاعدة قوية للموارد البشرية تعتبر أحد أهم موجودات المصرف والتي تساهم في ازدهار وتطور المصرف يوما بعد يوم.

وفي إطار سعي المصرف إلى تعزيز الاستثمار في العنصر البشري وتطوير المهارات المهنية للموظفين، فقد تم خلال العام توفير مجموعة من البرامج الريادية في مجال التدريب كان أهمها:

- تطوير معايير المحاسبة الدولية
- إدارة الموجودات والمطلوبات
- تطوير وتأهيل كادر الجهاز المصرفي.

حيث يركز التدريب المكثف في هذه البرامج على إشراك الموظفين وتزويدهم بالمهارات القيادية والإدارية المتقد مّة بما يتماشى مع رؤية المصرف وتطلعاته.

المنتجات والخدمات المصرفية

من الجدير بالذكر أن المصرف وفرّ خلال العام عدة فرص تدريبية للموظفين داخل وخارج العراق وقد شملت هذه الدورات التدريبية المجالات الإدارية والمالية والمحاسبية والتدقيق والائتمان المصرفي والعلاقات العامة، والعمليات المصرفية والخزينة والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك فإن المصرف قام بعقد شراكة استراتيجية مع شركة هارفرد للتدريب والتأهيل وذلك للاستمرار في الاستثمار بالموارد البشرية من خلال الدورات التدريبية المستمرة وبما يتماشى مع المهارات المطلوبة لكل موظف وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

ظهر اهتمام الادارة بالأقسام المرتبطة بالبنك المركزي العراقي وهي قسم ادارة المخاطر وقسمي الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، حيث تم رفد هذه الاقسام بكوادر من ذوي الخبرة وفي مجال الاختصاص وكذلك الانظمة الفرعية التي تعمل بها .

لقد عملت الادارة التنفيذية في المصرف على تعزيز مستويات الكفاءة ورفع مستوى الاداء المهني لكافة الموظفين و حرصت على تطوير مهاراتهم و قدراتهم بما يمكنهم من اداء واجباتهم على أفضل وجه؛ الجدول التالي يوضح توزيع الموظفين حسب التأهيل الدراسي و حسب الجنس

التوزيع حسب الجنس	الذكور	الإناث
	281	166

التحصيل الدراسي	العدد
الماجستير	4
البكالوريوس	249
الدبلوم	38
الإعدادية	29
المرحلة الابتدائية والمتوسطة	29
بدون شهادة (عمال الخدمات)	98
المجموع	447

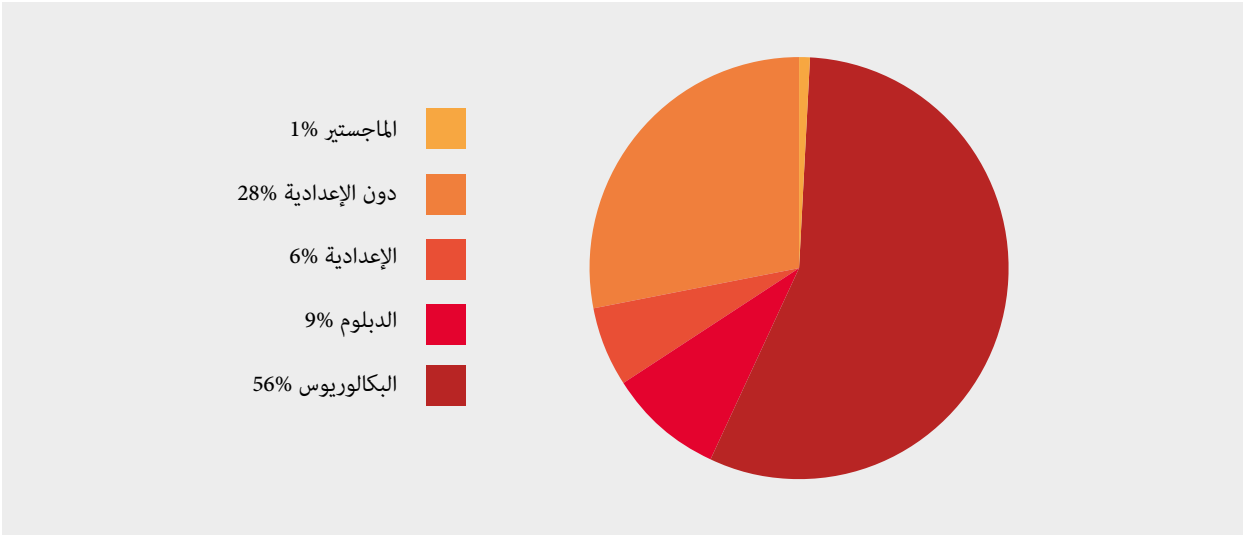

الدورات التدريبية للموظفين

خدمات الالكترونية
عبر تطبيق
الهاتف النقال
خدمات الخزينة
وإدارة الأموال
قروض الشركات
قروض الأفراد
الحوالات الخارجية
والويسترن يونيون
خدمات دفع
وتوطين الرواتب
خدمات
التمويل التجاري

أكثر من

7

سنوات

من التميز

الأداء الاقتصادي
والنتائج المالية للمصرف

حقق مصرف التنمية الدولي خلال سنة 2017 نتائج نوعية وكمية طيبة على الرغم من الظروف الاقتصادية التي شهدها العراق ، بالإضافة إلى أن المصرف حقق نتائج نوعية ومالية جيدة أضافت إلى سجل إنجازاته فيما يتعلق بالنمو والتطور في مختلف الأصعدة والمجالات الإدارية والخدمية والتشغيلية والمالية، مما عزز من مركزه التنافسي كمؤسسة مالية ترتقي إلى مستوى رفيع على المستوى المحلي .

واظب المصرف على تنفيذ عدة مشاريع استراتيجية تتمحور حول الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة لمختلف الفئات والشرائح من الزبائن، حيث يقدّم المصرف حلولاً مالية ومصرفية شاملة تلبّي احتياجات الزبائن بأعلى مستويات الجودة والتميز، ويحرص على مواكبة أحدث ما توصل إليه الصناعة المصرفية في مجال المعلوماتية والتكنولوجية. وفي سياق توجّهات المصرف الاستراتيجية وأهدافه الرامية إلى التوسّع الإقليمي في المنطقة، والتنويع في مصادر الدخل وإيجاد حلول مالية ومصرفية تلبي كافة الاحتياجات لمختلف الشرائح في المناطق التي يعمل بها، فقد عمل البنك على افتتاح مكتب اقليمي في الإمارات في النصف الأول من عام 2018 وذلك بهدف التوسع الجغرافي والانطلاق نحو تعزيز تواجد مصرف التنمية الدولي على المستوى الإقليمي وبناء العلاقات الاستراتيجية مع المصارف المراسلة .

هذا وقد قام البنك ببناء خطة استراتيجية للفترة (2018 – 2021) التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى خدمات المصرف بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها الزبون، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة الزبون في كافة منافذ التوزيع . وهذا أيضاً يتطلب وجود فريق مؤهل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداث هذه النقلة النوعية في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي

تمكن مصرف التنمية الدولي وبفضل الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والسياسة المتحفظة في منح الائتمان إلى تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المضطربة التي مر بها العراق خلال عام 2017 والصراعات السياسية الإقليمية والتي كان لها أثرها على الساحة العراقية .

إستمر المصرف خلال العام 2017 في استكمال عمله بأهم السياسات التي اتبعها منذ العام 2015 والمتمثلة فيما يلي :

1. المحافظة على أدنى مستوى من المخاطر في المحفظة الائتمانية وبحيث يتم الاحتفاظ بمحفظة ائتمانية قوية ومتينة ومولدة للأرباح بشكل منتظم .
2. تطبيق أعلى درجات الالتزام بمعايير الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي و قانون مكافحة غسل الاموال والذي كان له الأثر الأبرز في تخفيض قيمة الودائع طوال السنين الماضية ، ومن ثم عاودت الارتفاع مع عام 2017 وذلك دليل لثقة الزبائن بالمصرف .
3. المحافظة على نسب سيولة مرتفعة وكفاية رأس مال قوية وذلك لمواجهة أية تغيرات أو أحداث غير متوقعة وذلك كمواجهة أية حالات سحب مفاجئ للنقد أو اتاحة المجال للمصرف لاستثمار هذه السيولة في أفضل الفرص المتاحة.
4. الاستمرار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية على مستوى المصرف و البقاء في صدارة المصارف العراقية في هذا الجانب وكافة الجوانب الأخرى ، مما يتيح للمصرف ادخال أحدث ما توصلت له التكنولوجيا في مجال الخدمات المصرفية وخدمة الزبائن إلى العراق .

النتائج المالية للمصرف:

استطاع المصرف على الرغم من الظروف الإقتصادية والسياسية و الأمنية التي أحاطت بالعراق وجراء اعتماد السياسات المتحفظة التي قام المجلس باعتمادها للمحافظة على موقعه التنافسي في السوق العراقي وانعكس ذلك على البيانات المالية وكما يلي :

1. حافظت موجودات المصرف على قوتها حيث بلغت في نهاية 2017 ما قيمته (641) مليار دينار عراقي تقريباً وبتراجع قليل بنسبة (1 %) عن العام السابق .
2. حافظ المصرف على ثقة المودعين بفضل السمعة التي يتمتع بها وتشدده في تطبيق اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وسياسة انتقاء الزبائن حيث حافظت الودائع على قيمتها عند (318) مليار دينار عراقي تقريباً على الرغم حجم السحوبات النقدية التي واجهها القطاع المصرفي نتيجة للظروف الاقتصادية .
3. تمسك المصرف بسياسته المتحفظة والتي تستند إلى قبول المخاطر عند ادنى المستويات فيما يخص محفظته الائتمانية وذلك للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وبشكل يتماشى مع التغييرات المفاجئة ونتيجة لذلك بلغ رصيد المحفظة الائتمانية كما في نهاية عام 2017 (267) مليار دينار عراقي بتراجع نسبته (4 %) عن العام السابق .
4. استمر المصرف في تحقيق ارباح جيدة قبل الضريبة لهذا العام بواقع (15) مليار دينار تقريباً وبتراجع (18%) تقريباً والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي :
   - الظروف الاقتصادية بشكل عام .
   - التراجع المبرمج في المحفظة الائتمانية وحسب السياسة المعتمدة وذلك للمحافظة على جودة الائتمان .
   - استكمال المراحل المتقدمة التي وصل لها المصرف في رفد البنية التحتية له وتطويرها في المجال التكنولوجي وتوسيع الخدمات المصرفية.
   - افتتاح فروع جديدة عدد (2) بالإضافة إلى استكمال الانفاق على مبنى الإدارة الجديد في شارع ابو نواس .
5. حافظ المصرف على مستوى كفاية رأس مال مرتفع بواقع (71.5 %) وهي تزيد عن الحد الادنى المطلوب في البنك المركزي العراقي ولجنة بازل بواقع (12 %) ، حيث وضع المصرف في خطته لعام 2018 دراسة الاستثمار في منتجات مصرفية جديدة تتيح المجال لاستغلال حجم السيولة المتوافر لدى المصرف بأفضل الطرق .

تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2017:

(المبالغ بآلاف الدنانير)

البيان / السنة	2017	2016	1/1/2016
مجموع الموجودات	641,696,720	648,537,927	789,930,010
ودائع الزبائن	317,775,557	316,811,810	416,773,680
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	266,890,945	278,424,093	291,255,204
حقوق الملكية	265,327,936	268,602,666	269,347,634
الارباح قبل الضريبة	14,970,906	18,173,122	--
الارباح بعد الضريبة	12,725,270	15,255,032	--
الارباح النقدية الموزعة	16,000,000	16,000,000	--
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (EBS) – بالدينار	0.05	0.06	--
حصة السهم من الارباح الموزعة (دينار)	0.06	0.06	--

الأداء الاقتصادي
والنتائج المالية للمصرف

حافظ المصرف على موجوداته بواقع (641) مليار دينار في نهاية سنة 2017 مقابل (648) مليار دينار في نهاية سنة 2016 وبتراجع طفيف بلغ (1 %) حيث استمرت جهود الإدارة التنفيذية بالالتزام بتعليمات مجلس الإدارة وذلك في المحافظة على أموال المودعين و المساهمين وتنمية حجم الودائع وحقوق المساهمين من خلال المحافظة على التوازن اما بين الربحية والاستثمار ، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، والاحتفاظ بالسيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة، والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي .

الموجودات	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	220,756,965	259,254,385	34%	40%
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى	67,877,489	38,606,181	11%	6%
تسهيلات ائتمانية مباشرة ، بالصافي	266,890,945	278,424,093	42%	43%
ممتلكات ومعدات بالصافي	63,260,402	61,786,505	10%	10%
مشروعات قيد التنفيذ	18,337,779	6,374,335	3%	1%
موجودات أخرى	4,573,140	4,092,428	1%	1%
مجموع الموجودات	641,696,720	648,537,927	100%	100%

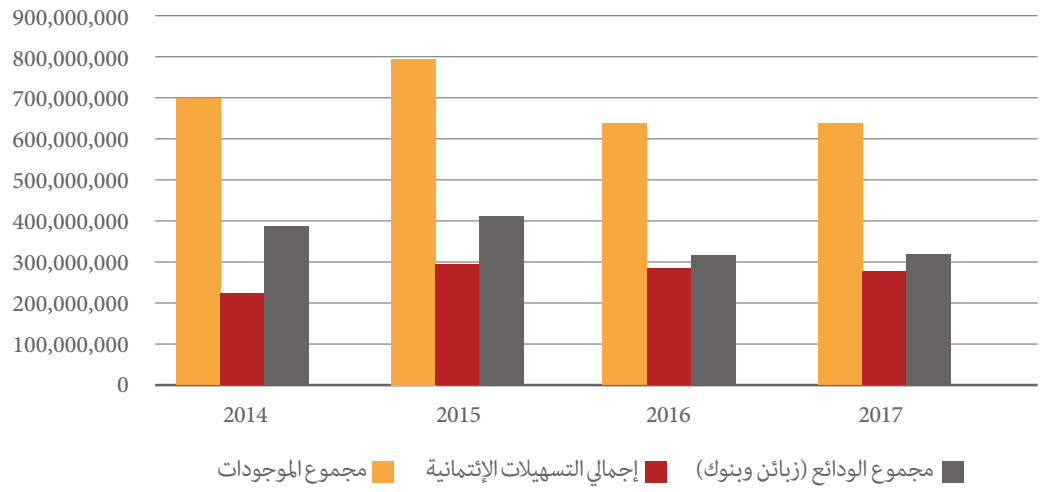

يظهر الشكل البياني تراجعاً في إجمالي الموجودات للعام 2017 عن العام 2016 وبواقع (1%) فقط مع العلم بأن والتزاماً بسياسته المتحفظة في منح الائتمان فقد تراجع قيمة الائتمان الممنوح بنسبة (4%) من العام 2017 مقارنة بالعام 2016 وتراجعا في اجمالي النقد بواقع (3%) ولنفس الفترة .

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

استمر المصرف في اتباع السياسة المتحفظة في منح الائتمان وذلك اعتماداً على قرار مجلس الإدارة وذلك بهدف ايجاد محفظة ائتمانية متوازنة وآمنة وذات جودة عالية وتحقق اعلى مستويات الربحية وتتسم بالثبات ومواجهة أية تغيرات سواء متوقعة أو غير متوقعة ، حيث أثبتت الإدارة التنفيذية و اللجان الائتمانية قدرتها وكفائتها في دراسة منح الائتمان ، حيث بلغ رصيد المحفظة الائتمانية نهاية عام (2017) بصافي قيمة (267) مليار دينار عراقي وبتراجع بنسبة (4.3 %) عن عام (2016).

تصنيف المحفظة الائتمانية لعام 2017:

أثبتت السياسة المتحفظة للمصرف في عملية منح الائتمان وقرارات اللجان الائتمانية قدرتها على استقطاب الائتمان الممتاز المنتج للعوائد حيث تم تصنيف الائتمان وبحسب تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (4) لسنة (2010) مع العلم بأن المصرف كان وما يزال يقوم على تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية ، من بينها تمويل قطاع الافراد و قطاع الشركات و المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك بهدف توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة ، حيث توزع تصنيف المحفظة الائتمانية كما في نهاية 2017 كما يلي :

التصنيف	القيمة	النسبة	التصنيف	القيمة	النسبة
الائتمان المنتج	265,336,304	97%	الائتمان الجيد	265,062,636	97%
			الائتمان المتوسط	273,668	0%
الائتمان غير المنتج	8,023,172	3%	الائتمان دون المتوسط	342,287	0%
			الائتمان المشكوك في تحصيله	741,098	0%
			الائتمان الخاسر	6,939,787	3%
إجمالي الائتمان	273,359,476	100%	--	273,359,476	100%

يعد حجم الائتمان غير المنتج والبالغ (3 %) فقط من حجم المحفظة دليلاً على التزام المصرف بالمعايير العالمية لجودة المحفظة الائتمانية .

تصنيف المحفظة الائتمانية للمصرف لعام 2017

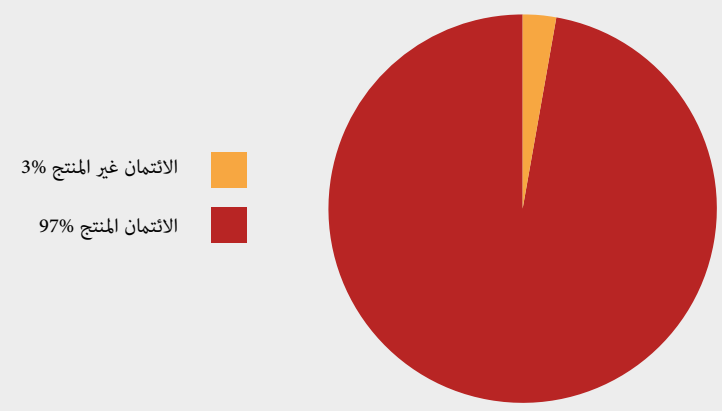

مخصص الائتمان النقدي للتسهيلات غير المنتجة:

استمراراً لنهج المصرفي في التحوط للمخاطر الائتمانية والالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي ، حيث يقوم المصرف وبشكل شهري بمراجعة حجم الائتمان غير المنتج واحتساب نسبة تغطية المخصص لها والتأكد من التزام المصرف الدائم بالتعليمات ، حيث يتم استيفاء المخصص الائتماني على الإئتمان غير المنتج على مستوى كل قرض وكذلك على مستوى المحفظة ، علماً بأنه بلغت قيمة المخصص الائتماني لقاء التسهيلات الائتمانية المصنفة كديون غير منتجة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية بواقع (5.4) مليار دينار عراقي وبنسبة (100 %) لسنة (2017) علماً بأن المصرف يحتفظ بضمانات عقارية لقاء الائتمان غير المنتج بقيمة (7.6) مليار دينار عراقي .

المطلوبات:

بلغت قيمة إجمالي المطلوبات في عام 2017 بواقع (376) مليار دينار وذلك بتراجع أقل من 1% عن العام 2016 حيث بلغت (379) مليار دينار تقريباً ، مع العلم بأن ودائع الزبائن حافظت على قيمتها وبارتفاع بسيط وهذا يعكس ثقة الزبائن في المصرف وسياسته ، على الرغم من أن العام 2017 شكل ضغطاً على العديد من المصارف في وجود عمليات السحب النقدي وتراجع الودائع .

المطلوبات	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
الودائع /بنوك ، زبائن ومؤوسسات مالية	317,775,557	316,811,810	84%	83%
تأمينات نقدية	53,251,065	52,939,396	14%	14%
مخصص ضريبة الدخل	2,245,636	2,918,090	1%	1%
مخصصات متنوعة	1,914,608	3,384,920	1%	1%
مطلوبات أخرى	1,181,918	3,881,045	0%	1%
إجمالي المطلوبات	376,368,784	379,935,261	100%	100%

حقوق الملكية :

بلغت قيمة حقوق الملكية كما في نهاية عام 2017 ما مجموعه (265) مليار دينار علماً بانها بلغت ما مجموعه (268) مليار دينار وهذا التراجع هو نتيجة توزيع ارباح مدورة على المساهمين مع العلم بأن قيمة الاحتياطيات الالزامية قد ارتفعت من (5) مليار دينار إلى (6) مليار دينار .

حقوق الملكية	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
رأس المال	250,000,000	250,000,000	94%	93%
الاحتياطي الالزامي	6,010,055	5,373,791	2%	2%
أرباح مدورة	9,317,881	13,228,875	4%	5%
مجموع حقوق المساهمين	265.327.936	268.602.666	100%	100%

ودائع الزبائن:

مع ارتفاع ثقة الزبائن في مصرف التنمية الدولي وذلك للسمعة الطيبة التي يتحلى بها في القطاع المصرفي العراقي ، زادت هذه الثقة من حجم الودائع لدى المصرف على الرغم من أن العام الماضي شهد ظروف اقتصادية وسياسية انعكست على حالات سحب مفاجئ للنقد عانى منها القطاع المصرفي وأثرت على سيولته ، إلا أن ثقة المودعين في المصرف لم تتأثر بهذه الظروف والتغيرات وشهد عام (2017) ثباتاً في ودائع زبائن المصرف بواقع (318) مليار دينار في نهاية سنة 2017 مقارنة بمبلغ (317) مليار دينار في نهاية سنة 2016 .

فيما يلي تفصيل حجم ودائع الزبائن لدى المصرف كما في نهاية عام 2017 :

ودائع الزبائن	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
الحسابات الجارية وتحت الطلب	184.643.786	251.026.936	58%	79%
حسابات التوفير	49.851.372	28.267.444	16%	9%
الودائع الثابتة	83.280.399	37,517,430	26%	12%
إجمالي ودائع الزبائن	317.775.557	316.811.810	100%	100%

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 71.5% لسنة 2017 مقابل 78.5 % لسنة 2016 ، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي وفقاً لتعليمات لجنة بازل II والبالغ 12 %، كما بلغ مجموع رأس المال الأساسي لسنة 2017 بقيمة (265) مليار دينار تقريباً وبانخفاض بنسبة (1 %) عن سنة 2016 حيث بلغ ما قيمته (269) مليار دينار تقريباً وذلك نتيجة توزيع الارباح .

نتائج اعمال المصرف:

بلغت صافي إيراد الفوائد و العمولات للمصرف 37 مليار دينار لسنة 2017 مقابل 39 مليار دينار للسنة الماضية بتراجع (6 %) ، وبلغ إجمالي الدخل 15 مليار دينار مقابل 18 مليار دينار في سنة 2016 مسجلاً تراجعاً بنسبة 17.6% وذلك نتيجة لتركيز المصرف على التطوير والتحديث في الانظمة الالكترونية وإدخال أحدث التكنولوجيا في خدماته المصرفية والاستمرار في التوسع والانتشار الجغرافي داخل العراق وخارجه بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير البنية التحتية الضخمة لنظم تكنولوجيا المعلومات . في حين بلغ صافي الدخل بعد الضرائب و الاحتياطيات لسنة 2017 بواقع (12.7) مليار دينار عراقي وبتراجع نسبته (17 %) تقريباً عن عام 2016 حيث بلغ (15.3) مليار دينار عراقي.

الارباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	المبالغ بآلاف الدنانير	
	2017	2016
صافي الربح قبل احتساب الضرائب والمخصصات	14,970,906	18,173,122
ضريبة الدخل	(2,245,636)	(2,918,090)
الاحتياطي الالزامي	(636,263)	(762,752)
صافي الربح بعد الضرائب و المخصصات	12,089,007	14,492,280

الايرادات:

بلغت الايرادات الإجمالية للمصرف ما مجموعه (47) مليار دينار لعام 2017 وذللك بنمو (7%) عن العام 2016 حيث بلغت قيمة الايرادات (43) مليار دينار ، وقد توزعت الايرادات على ما نسبته (56%) لايرادات فوائد التسهيلات الائتمانية و (19%) لايرادات التسهيلات غير المباشرة في حين شكلت العمولات الدائنة ما نسبته (20%) ، الحوالات البنكية (3%) و الايرادات الاخرى (2%).

إجمالي الايرادات المتحققة	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
فوائد التسهيلات الائتمانية	27,000,382	27,118,279	56%	61%
حوالات بنكية	1,561,892	2,432,268	3%	5%
التسهيلات غير المباشرة	8,978,822	7,439,049	19%	17%
عمولات دائنة أخرى	9,503,516	6,991,437	20%	16%
ايرادات اخرى	956,449	542,291	2%	1%
إجمالي الايرادات	48.001.061	44.523.324	100%	100%

الأهمية النسبية لإيرادات المصرف لعام 2017

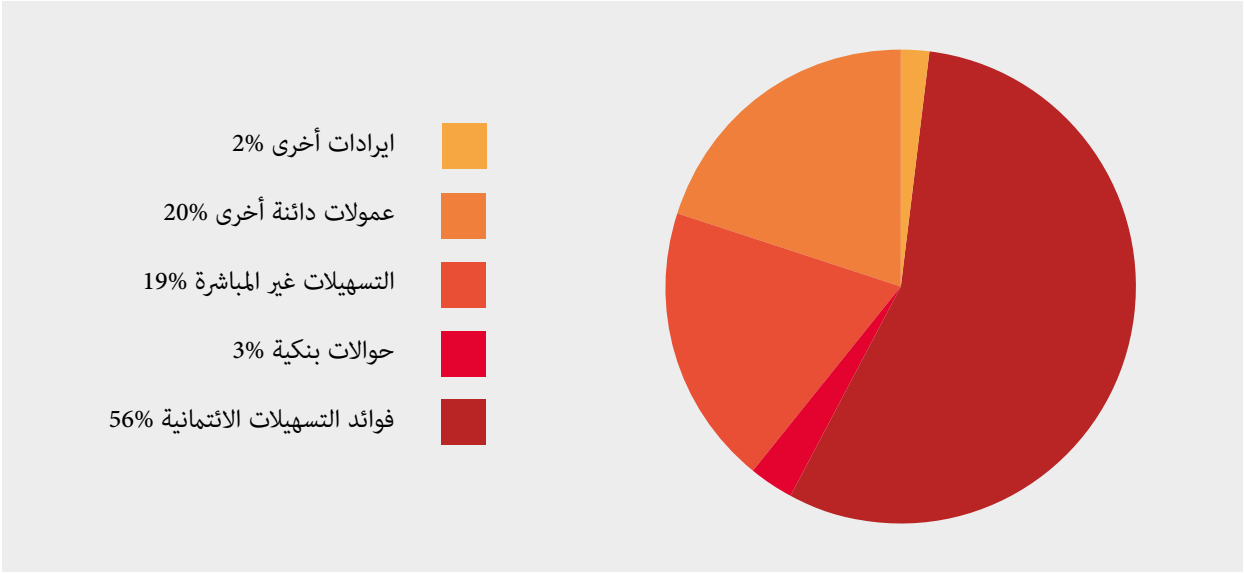

المصروفات:

ارتفع إجمالي المصروفات في سنة 2017 لتصل إلى (31.5) مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 27 % مقارنة بسنة 2016 . وكان ذلك محصلة للزيادة في مصروف الفوائد بمبلغ (4.3) مليار دينار ، وارتفاع بند الاستهلاكات والاندثارات بمبلغ (1.1) مليار دينار وبنسبة(32 %) ، في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 900 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف التشغيلية الأخرى بحوالي 400 مليون دينار.

المصروفات	المبالغ بآلاف الدنانير		الأهمية النسبية	
	2017	2016	2017	2016
مصروف الفوائد	6,896,915	2,645,589	20%	10%
عمولات مدينة	3,103,168	2,082,250	9%	8%
نفقات ورواتب الموظفين	7,924,822	7,194,876	23%	28%
مصاريف تشغيلية أخرى	11,652,492	11,125,693	33%	43%
الاستهلاكات والاندثارات	4,701,343	2,801,166	13%	11%
مخصصات	616,937	194,273	2%	1%
إجمالي المصروفات	34,895,677	26,043,847	100%	100%

تضمنت المصاريف التشغيلية الاخرى (مصاريف الخدمات الالكترونية و مصاريف الشركة الامنية ومصاريف الايجارات) حيث شكلت ما نسبته (52%) من المصاريف التشغيلية الاخرى لعام 2017 و ما نسبته (39%) لعام 2016 .

النسب المالية:

أهم النسب المالية	2017	2016
العائد على متوسط حقوق مساهمي المصرف .	4.8%	5.7%
العائد على رأس المال .	5.1%	6.1%
العائد على متوسط الموجودات .	2.0%	2.4%
ربحية الموظف بعد الضريبة .	28,532	37,482
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	4.2%	8.4%
مصروف الفوائد إلى متوسط الموجودات	1.1%	0.8%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	3.1%	7.5%
تغطية المخصص الائتماني إلى التسهيلات غير المنتجة .	67.3%	
نسبة التسهيلات غير المنتجة / إجمالي التسهيلات الائتمانية (بالصافي)	3%	

المؤشرات المالية للسنوات 2014-2017:

(المبالغ بآلاف الدنانير)

السنة المالية	2014	2015	2016	2017
مجموع الموجودات	699,810,181	789,930,010	648,537,927	641,696,720
إجمالي التسهيلات الائتمانية	224,172,815	291,255,204	278,424,093	266,890,945
مجموع الودائع (زبائن وبنوك)	387,961,103	416,773,680	316,811,810	317,775,557
حقوق الملكية	282,018,151	269,347,634	268,602,666	265,327,936
صافي الربح قبل الضريبة	33,976,822	20,184,074	18,137,122	14,970,906

تطور المركز المالي

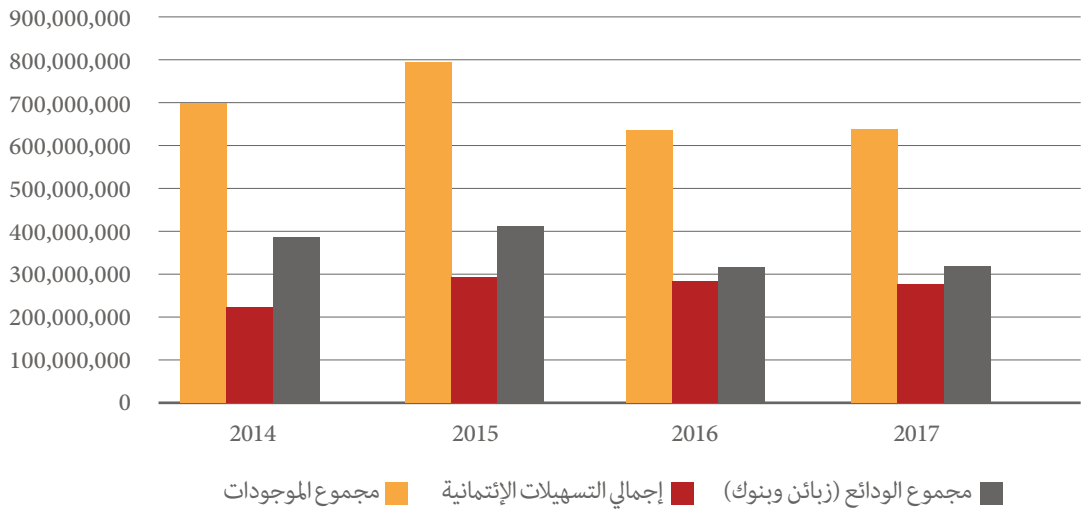

تطور حقوق المساهمين و الارباح

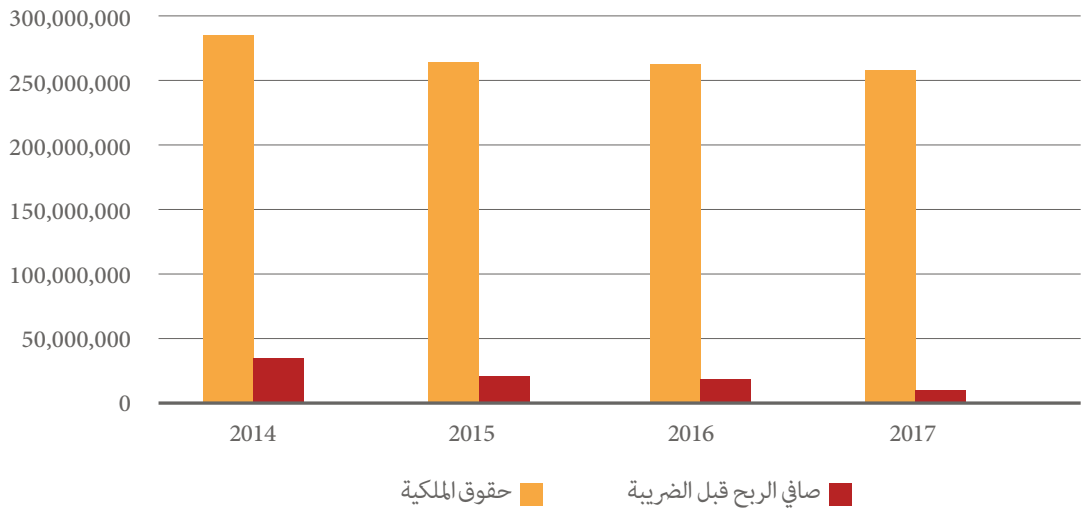

التعاون مع ماستر كارد

أول مصرف في العراق يحصل على رخصة العضوية الأساسية من شركة ماستر كارد العالمية بإصدار البطاقات من داخل العراق.

نجاحات مصرف التنمية الدولي عام 2017

جائزة مقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الى مصرف التنمية الدولي كأفضل مصرف بتنوع الخدمات الاكترونية في العراق . (2016)

درع مقدم الى مصرف التنمية الدولي من مؤسسة هارفرد للاستشارات والتدريب في الاردن عن الاستمرار بتطوير الكادر العامل بالمصرف وتدريبهم على أفضل الممارسات المصرفية الرائدة

جائزة مقدمة من ماستر كارد العالمية كأفضل مصرف في نتائج الاعمال المتحققة لعام 2017

جائزة مقدمة من أتحاد المصارف العربية
كأفضل مصرف بتقديم الخدمات المصرفية
الالكترونية في العراق . (2017)

جائزة مقدمة من اتحاد المصارف العربية
لرئيس مجلس الادارة السيد زياد خلف عبد
للتميز في الادارة الحكيمة. (2017)

نجاحات مصرف التنمية الدولي عام 2017

الانتشار الجغرافي:

وضع المصرف من ضمن استراتيجيته للأعوام (2015 - 2017) أحد أهم الاهداف والمتمثل في الاستمرار في تعزيز والمحافظة على المركز التنافسي ورفع حصة المصرف في السوق العراقي من خلال الانتشار و التوزع الجغرافي لفروعه و خدماته داخل العراق وخارجه ، حيث جاء تطبيق هذه الاستراتيجية للمحافظة على موقعه الريادي في السوق المصرفي حيث تمثلت نجاحات المصرف في العام 2017 كالتالي :

- نجح المصرف في إضافة فرعين جديدين إلى فروعه والمتمثلة في فرع العمارة وفرع جميلة ، وبذلك اصبح عدد الفروع (14) فرعاً ومكتباً تمثيلياً واحداً في العاصمة اللبنانية (بيروت) .

- نجح المصرف في نصب وتشغيل أكثر من(100) صراف آلي ليصبح إجمالي عدد الصرافات العاملة (200) صراف آلي منتشرة في أغلب المحافظات العراقية حيث تم توزيع هذه الصرافات على أهم المراكز والمواقع التجارية (مثل المولات والنوادي الترفيهية والفنادق وغيرها) إضافة إلى مطار بغداد الدولي .

إفتتاح المكتب التمثيلي في دبي

النظام المصرفي الشامل (CBS):

- استمرت جهود كادر قسم تكنولوجيا المعلومات في تطوير ومعالجة النسخة الحديثة من النظام المصرفي (IMAL) والمتوقع تطبيقه في النصف الثاني من العام 2018 والذي ستكون له الفائدة الكبيرة على حجم الخدمات المصرفية الممكن تقديمها للزبائن المصرف إضافة إلى حجم المنتجات و البرمجيات المصرفية الممكن ربطها مع النظام المصرفي بما يضمن الشمولية والموثوقية وتعزيز مستوى الرقابة على انشطة المصرف المختلفة .
- ربط نظام المقاصة الالكترونية (ACH) مع النظام المصرفي الشامل وبحيث أصبحت كافة العمليات الخاصة بهذا النظام الكترونية وشاملة وقللت من المخاطر التشغيلية المتعلقة بهذا النظام إضافة إلى تطوير البيئة الرقابية على العمليات المصرفية ككل.
- الانتقال الكلي من اللامركزية إلى المركزية فيما يخص قاعدة البيانات الخاصة بالنظام المصرفي الشامل حيث أظهرت هذه العملية الجوانب المتوقعة في تحسين جودة الآداء والسرعة في الربط المباشر وتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل فعال ودون وجود انقطاعات.

التسهيلات الائتمانية:

استمر المصرف في اتباع السياسة المتحفظة في منح الائتمان وذلك اعتماداً على قرارات مجلس الإدارة وذلك بهدف ايجاد محفظة ائتمانية متوازنة وآمنة وتحقق اعلى مستويات الربحية وعلى أن تتسم بالثبات ومواجهة أية تغيرات سواء متوقعة أو غير متوقعة ، علماً بأن الإدارة التنفيذية و اللجان الائتمانية قد أثبتت قدرتها وكفائتها في دراسة الائتمان ، حيث إنخفضت المحفظة الائتمانية مع نهاية عام (2017) لتصبح بصافي قيمة (267) مليار دينار عراقي وبتراجع بنسبة (4 %) عن عام (2016) في المقابل أثبتت قدرتها على استقطاب الائتمان الممتاز المنتج للعوائد حيث توزع تصنيف الائتمان وبحسب تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (4) لسنة (2010) وبنسبة (97%) كائتمان منتج وبنسبة (3%) كائتمان غير منتج ، مع العلم بأن المصرف كان وما يزال أحد اهم المصارف المشاركة في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والموزعة على العديد من القطاعات من بينها تمويل قطاع الافراد و قطاع الشركات و المؤسسات اللمتوسطة و الصغيرة ، وذلك بهدف توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة .

الخدمات الالكترونية:

- قام المصرف على تعزيز وتوسيع قاعدة الشراكة مع شركة (Master Card) العالمية و ذلك من خلال حصول المصرف على رخصة (Issuing & Acquiring) و التي أتاحت المجال للمصرف بأن يصبح المصرف الأول في العراق الذي يقوم على اصدار كافة أنواع البطاقات (Debit , Credit , Pre-Paid) من داخل العراق .
- أطلق المصرف ولأول مرة من خلال تطبيق (IDB Mobile Banking) خدمة تنفيذ الحوالات الداخلية (RTGS) وذلك من ضمن سلة الخدمات التي يقدمها التطبيق لمستخدميه حيث تضمنت هذه الخدمات كفاءة عالية من الحماية والتدقيق التي تضمن المحافظة على أعلى درجات الحماية لبيانات الزبائن .
- قام المصرف في عام 2017 بتوقيع عدد كبير من العقود مع مختلف الدوائر والجهات الحكومية في بغداد ومختلف المحافظات الأخرى وفيما يخص توطين رواتب منتسبين هذه الجهات بالإضافة إلى توطين أكثر من (30) ألف حساب مصرفي خلال عام 2017.
- الاستمرار في تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة عن طريق مختلف القنوات الالكترونية وبما يساهم في تلبية الزبائن بشكل أفضل والعمل على الوصول والانتشار جغرافيا إلى المناطق التي لا تغطيها فروع المصرف.
- نجح المصرف ومن خلال التعاقد مع شركة العرب للدفع الالكتروني وهي شركة مجازة من قبل البنك المركزي كمزود لخدمات الدفع الالكتروني في نصب وتشغيل أكثر من (500) نقطة بيع مباشر (P.O.S) ليصبح عددها (1000) نقطة بيع مباشر موطنة حاسباتها لدى المصرف ومنتشرة في أهم المراكز والمحلات والعلامات التجارية إضافة إلى المطاعم و الفنادق وغيرها الكثير .

تكنولوجيا المعلومات:

- من واقع توسع المصرف في الحصول على شراكة استراتيجية مع شركات اصدار البطاقات العالمية مثل (Master Card , Visa) حصل المصرف على ترخيص الحماية للبطاقات الالكترونية PCI Security من خلال NCC Group .
- لمعالجة مشكلة الانقطاع المستمر أو التذبذب في شبكة الانترنت في العراق قام المصرف على الاستثمار في تطوير التكنولوجيا الخاصة بذلك وايجاد طرق بديلة لعملية الربط وضمان تطبيق خطة استمرارية الاعمال (BCP) في المصرف وخدمة الزبائن في أي وقت وتحت أي ظرف حيث أثبتت هذه الخطط فعاليتها في العديد الظروف وفيما يلي أهم الاحداث :
  - تم الانتهاء من ربط كافة مباني الفروع المملوكة للمصرف بكابل الالياف الضوئية (Fiber Optic) لضمان نقل البيانات ما بين الفروع وقاعدة البيانات وبشكل مباشر وآمن وسريع .
  - ربط شبكة الصرافات الآلية من خلال (Dual Sim Card) إضافة إلى (Internet) وبشكل آمن ومن خلال حزمة بيانات مشفرة تضمن حماية بيانات الزبائن وعدم القدرة على السيطرة على البيانات .
  - تنصيب و تفعيل نظام (CITRIX) حيث يقوم النظام على اتاحة المجال في حال وجود انقطاع أو تذبذب في الاتصالات اثناء تقديم الخدمات المصرفية بالإبقاء على العملية قائمة وحجز مكان لها في (Data base) لحين عودة الاتصال واستكمال تنفيذها وهو يعد من الانظمة المتطورة و الذكية في هذا المجال .

المسؤولية الإجتماعية

استمر المصرف في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة، وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للمصرف ورسالة البنك ومنظومة قيمه. هذا وقد واصل مصرف التنمية الدولي دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية

لقد واصل المصرف سياسته بالدعم الاجتماعي لادراكه و أيمانه بأهمية ذلك في بناء المجتمع العراقي و ادناه لمحة موجزة عن التبرعات التي قدمها المصرف خلال عام 2017 :

1. دار الحنان لرعاية شديدي العوق .
2. دعم للعوائل المتعففة في رمضان .
3. رعاية عدد من الطلبة العراقيين الموهوبين بالفنون الموسيقية (ببيت العود) وذلك للدراسة خارج العراق .
4. التبرع لصندوق دعم الدراما العراقية والمساهمة في تطوير الفن العراقي .

أما في الجانب الأخر فقد قام المصرف وخلال العام 2017 على رعاية عدد من المؤتمرات و الاجتماعات و المعارض وكما يلي :

1. رعاية مؤتمر البنك المركزي العراقي الثالث و الذي عقد في فندق بابل في بغداد – العراق .
2. الرعاية الماسية لمؤتمر الاستثمار والمصارف والخدمات المالية في العراق والذي عقد في فندق الرشيد في بغداد – العراق .
3. مشاركة فعالة للمصرف في معرض بغداد الدولي في الدورة 44 في بغداد – العراق .
4. الرعاية و المشاركة في مؤتمر الاعلام الاقتصادي والذي عقد في فندق بابل في بغداد – العراق .
5. رعاية ومشاركة في مهرجان يوم السلام العالمي الذي عقد في ساحة الاحتفالات الكبرى في بغداد – العراق .
6. رعاية ومشاركة في المؤتمر المصرفي العربي السنوي لاتحاد المصارف العربية في بيروت – لبنان .
7. رعاية مؤتمر (TEDx) الدولي بالنسخة السابعة والذي اقيم في فندق الرشيد في بغداد – العراق .
8. رعاية ومشاركة في مؤتمر الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في بيروت – لبنان .
9. رعاية ومشاركة في مؤتمر الابتكار وريادة الاعمال والذي اقيم بدعم من مؤسسة الاميرة تغريد للتدريب في عمان – الاردن .

الرعاية المقدمة لمشروع ألق بغداد بتطوير احدى الساحات في العاصمة بغداد

التبرعات المقدمة من المصرف الى مؤسسة دار الحنان لرعاية شديدي العوق في بغداد

دعم الأطفال العراقييت في البنان

الله اكبر

الخطة الاستراتيجية للأعوام 2018 - 2021

حقق مصرف التنمية الدولي نتائج مالية مرضية في العام 2017 نظراً إلى الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي مر بها العراق والمنطقة، فقد استنزفت أسعار وعوائد النفط المنخفضة في بلدان عدة في المنطقة إضافة إلى النزاعات المسلحة، موارد مالية مهمة كانت تعود بالفائدة، بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد العراقي واقتصادات الدول القريبة .

إن نمو المصرف بشكل محافظ يتناسب مع قابلية المصرف المنخفضة للمخاطر وهدفه الذي يتمثّل في المحافظة على محفظة ائتمانية قوية وذات جودة عالية من القروض في بيئة لا تتراجع الصعوبات فيها إضافة إلى المحافظة على نسبة السيولة العالية ونسبة كفاية رأس المال القوية، وإن هذه السياسة التي تعكس متانة مصرف التنمية الدولي المالية ستسمح له أن يكون جاهزاً في حال حصول أي أحداث غير متوقعة وأن يتحرك بسرعة للإستفادة من فرص أعمال مهمة .

أن أساس الخطة الاستراتيجية للمصرف هي الحصانة و المتانة و دقة و سلامة الاجراءات خاصة في مجال الاستثمار و التمويل معتمدين على كفاءة الملاكات المتقدمة من مستشارين و خبراء و مدراء و معاونيهم.

وعليه فقد تم وبناء على النتائج المتحققة في العام 2017 وضع سياسات وخطط استراتيجية للفترة من عام (2018 ولغاية 2021) والتي تعتمد على عدد من المحاور الاساسية التي تعكس رؤية المصرف ورؤية مجلس الادارة للأوضاع الاقتصادية المتوقعة و الآليات و الفرص المتاحة التي سوف تحقق للمصرف التوازن المطلوب ما بين الاستثمار و المخاطر وبما يساعد المصرف على تعظيم ايراداته وتحقيق نسب عوائد على الموجودات و حقوق الملكية جيدة وبشكل تدريجي للوصول للأهداف المطلوبة وعليه فقد تم توزيع الخطة الاستراتيجية للمصرف على عدة محاور وكما يلي :

المحور المالي:

- المحافظة على مستويات ممتازة من النسب المالية الرئيسية ضمن تعليمات البنك المركزي العراقي والمستجدات في مجال المعايير الدولية.
- تعزيز المركز التنافسي للمصرف في العراق والتوسع إقليمياً للدول المجاورة وبما يعزز قدرة المصرف على خدمة الزبائن بالشكل المطلوب.
- العمل على تحقيق نمو مستدام و متزايد في الارباح و تعزيز حقوق المساهمين وبالطرق التالية :
  - زيادة الايرادات المتحققة من الخدمات المصرفية الالكترونية .
  - زيادة الايرادات من الفوائد وتطوير نشاط المصرف في مجال الائتمان التعهدي .
  - زيادة حصة المصرف في سوق الودائع و التسهيلات في القطاع المصرفي .
  - تحسين معدل العوائد على الموجودات و العوائد على حقوق المساهمين
  - أحتساب التخصيصات اللازمة لمخاطر الائتمان النقدي ولمخاطر الائتمان التعهدي ومخصص لتقلبات الاسعار.
  - ترشيد الانفاق في كافة المجالات و زيادة الايرادات بما يساعد في تحسين مؤشرات الاداء
  - التركيز على مبدأ الشمول المالي و التوسع في المجالات التي يمكن فيها دعم الفئات و الشرائح المستهدفة مثل التوسع في القروض الصغيرة و المتوسطة و دعم ذوي الاحتياجات الخاصة التحرك على بعض الشرائح في مواقع العمل لشرح المزايا و الخدمات المصرفية ، نخطط على زيادة عدد الموظفين الذين ستُوطن رواتبهم الى (٥٠٠) الف موظف

العمليات المصرفية:

- الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المصرفية و زيادة كفاءة أستخدامها في مختلف أوجه العمل المصرفي
- التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية و التسويق الالكتروني .
- التوجه نحو المركزية في الاعمال المصرفية بحيث تتم من خلال اقسام متخصصة في الادارة العامة و مستقلة عن فروع المصرف.
- الاستمرار في مراجعة أجراءات منح الائتمان لتسريع عملية الدراسة الائتمانية و القرار الائتماني مع الالتزام الدقيق بالسياسة الائتمانية للمصرف.
- رفع كفاءة القنوات الالكترونية و توجيه الزبائن نحو استخدام القنوات البديلة مثل تطبيقات خدمات الانترنيت وغيرها .
- تعزيز مصادر النمو من خلال تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتوسع الجغرافي داخليا و خارجيا .

الفروع و الخدمات المصرفية:

- العمل على تقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية المتطورة .
- تحسين خدمة الزبائن في الفروع و العمل على رفع درجة رضا الزبائن عن الخدمات المقدمة .
- ترسيخ ولاء الزبائن و تشجيعهم على أستخدام القنوات الالكترونية .
- الحفاظ على أقامة علاقات قوية و دائمة مع الزبائن الحاليين و العمل على أستدراج و بناء علاقات مع زبائن جدد بأستمرار .
- العمل على دراسة فتح فروع محلية و داخلية جديدة لتوسيع شبكة فروع المصرف للوصول الى قاعدة أكبر من الزبائن أنسجاما مع مبدأ الشمول المالي .
- الاستمرار في اعمال صيانة و تحديث و تطوير الفروع القائمة حاليا .

الموارد البشرية:

- العمل في تطبيق خطط الاحلال الوظيفي في المصرف و تهيئة الخطين الثاني و الثالث من الموظفين و أمدادهم بالمعارف و الخبرات العلمية و العملية الضرورية لآشغال المراكز من مراكزهم عند الحاجة والضرورة .
- تطوير و رفع كفاءة الجهاز الاداري بكافة مستوياته مع المحافظة على الكفاءات المتميزة في المصرف و دعمها و تشجيعها على الابداع و تقديم الافكار الجديدة لخدمة المصرف .
- توفير الفرص التدريبية التي تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للموظفين و طبيعة عملهم بما يسهم بالارتقاء بأداء الموظفين و مهاراتهم و تحسين قدراتهم على الاتصال و التواصل بما يسهم بتقديم خدمة مصرفية متميزة .
- تطوير أسس و معايير تقييم الوظائف و الاداء و أنظمة التعويضات و المزايا و الحوافز بما يقوي و يعمق ولاء العاملين للمصرف.

تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية عن الفترة المنتهية في 2017/12/31

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية للسنة المنتهية
في 31 كانون الأول 2017
تقرير مدققي الحسابات المستقلين
قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2017.
قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2017.
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين كما في 31 كانون الاول 2017.
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2017.
ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 كانون الاول 2017.
قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2017

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

INTERNATIONAL DEVELOPMENT BANK
For Investment & Finance
(P.S.C)

مصرف التنمية الدولي
للاستثمار والتمويل
(م.ع.م)

تقرير اجتماع رقم (٣) لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

تحية واحتراماً ،،،

تنفيذاً لأحكام المادة (٢٤) من قانون المصارف رقم (٢٤) لسنة (٢٠٠٤) وموافقة الهيئة العامة وحسب القرار رقم (٢) الذي ينص على تشكيل لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق من قبل كل من :

١. السيد محمود محمد محمود البرزنجي / نائب رئيس مجلس الادارة / رئيساً .
٢. السيد عبدالرزاق عبدالوهاب علي / عضو مجلس الادارة / عضواً .
٣. السيد سعد فائق عبدالعزيز / عضو مجلس الادارة / عظواً .

تم عقد جلسة اجتماع لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق والمؤلفة من الاعضاء اعلاه في يوم الاحد المصادف ٢٠١٨/١١/١١ الساعة العاشرة صباحاً ، حيث يطيب لنا أن نعلم حضراتكم بأن اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا السادة شركة ايرنست ويونغ المحدودة – العراق طيلة فترة عملهم في المصرف ، كما وقد دققت اللجنة البيانات و الجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف من ضمنها الجداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية والجداول الخاصة بالمصروفات و الإيرادات المرسلة إلى البنك المركزي العراقي من قبل قسم الحسابات و الإدارة المالية في المصرف ، و التقارير الشهرية والفصلية المقدمة من قسم الرقابة والتدقيق ومراقب الامتثال وتدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المالية المنتهية في (٢٠١٧/١٢/٣١) وتقرير مجلس الإدارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق و المراجعة المعترف بها وطنياً والمقررة بناء على ما حصلنا عليه من بيانات و معلومات وايضاحات ، وبذلك نود أن نبين الآتي :

١. إن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق وإن هذه المعلومات لا تخالف أحكام القوانين و التشريعات المالية السائدة .

٢. إن البيانات قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية و الدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره هذه السجلات وأنها منظمة طبقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) و الانظمة و التعليمات النافذة وأنها على

قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر وبصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

٣. اطلعت اللجنة على التقرير الخاص بمراقب الحسابات السادة شركة ايرنست ويونغ المحدودة – العراق الذي تتناول نشاط المصرف مؤكدة سلامة كافة إجراءاتهم التي تمت استناداً إلى المعايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية .

٤. من خلال مراجعة اللجنة حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسل الاموال أو مارس عمليات تمويل الارهاب وأن كافة العمليات تتماشى وقانون غسل الاموال رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥).

وتقبلوا فائق الاحترام و التقدير

محمود محمد محمود البرزنجي

رئيس لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق

سعد فائق عبد العزيز

عضو

عبد الرزاق عبد الوهاب علي

عضو

أحمد طه محمد / مقرر اللجنة .

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

ارنست ويونغ
صندوق بريد ٦٠٠٤
منزل ٢٣، شارع ٣ (شارع الأميرات) حي ٩٠٩
حي المنصور، بغداد، العراق

هاتف ٠٣٥٧ ٥٤٣ ١ ٩٦٤+
فاكس ٩٨٥٨ ٥٤٣ ٩ ٩٦٤+
baghdad.iraq@iq.ey.com
ey.com/mena

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

(المساهمة الخاصة)

بغداد – جمهورية العراق

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف التنمية الدولي ("المصرف") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في جمهورية العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة تأكيدية – الأساس المحاسبي وتقييد الاستخدام

كما هو مبين في الافصاح رقم (٢) حول القوائم المالية والذي يبين أسس إعداد القوائم المالية، تم إعداد هذه القوائم المالية لأغراض الادارة، وهذه القوائم المالية غير مناسبة لتقديمها لأي من السلطات الرقابية في العراق حيث لم يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي الموحد العراقي. تم اعداد تقريرنا لاستخدامات ولغايات الادارة فقط وليس لأغراض التوزيع او الاستخدام من قبل اي طرف اخر. ان رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الموضوع.

أمور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية . ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار عليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١- خسارة تدني محفظة التسهيلات الائتمانية إن خسارة التدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية هي أحد اهم الامور التي تؤثر على نتائج المصرف المعلنة، بالإضافة الى كونها من الامور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر وبناءً عليه احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧: ٢٧٣,١٩٧,٥٦١ ألف دينار عراقي وتم أخذ مخصص تدني تسهيلات مباشرة مقابلها بقيمة ٥,٤٠٠,٩٣١ ألف دينار عراقي.	**كيف تم معالجة أمر التدقيق المهم** تضمنت اجراءات التدقيق الحصول على كشوفات التسهيلات غير العاملة وتحت المراقبة، وتم اختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر. بالإضافة الى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من القروض العاملة والتأكد من قيام الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار كافة أحداث وعوامل التدني. تم الإفصاح عن خسائر التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية في ايضاح رقم (٥) حول القوائم المالية.
٢- تعليق الفوائد على القروض غير العاملة يتم تعليق الفوائد بعد ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع) وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر، الأمر الذي يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها.	**كيف تم معالجة أمر التدقيق المهم** تضمنت اجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات القروض غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. بالإضافة الى ذلك، تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الادارة لتحديد التدني (تاريخ التعثر). إن الافصاحات الخاصة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مبينة في ايضاح رقم (٥) حول القوائم المالية.
٣- المخاطر المصرفية العامة في العراق يواجه المصرف مخاطر تشغيلية ناتجة بشكل عام عن الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالعراق وبشكل خاص عن التشريعات المتعلقة بالقطاع المصرفي العراقي والتي قد تؤثر على نتائج أعمال المصرف. ومن أهم تلك المخاطر عدم قدرة المصرف على استغلال الارصدة المودعة لدى البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية والتي يبلغ رصيدها ١٢,٨٣٦,٨٠٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.	**كيف تم معالجة أمر التدقيق المهم** تضمنت عملية التدقيق مراجعة المراسلات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بخصوص اعمال المصرف بشكل عام والمراسلات المتعلقة بأرصدة المصرف لدى فروع البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية. حيث قمنا بمراجعة تقييم فرضيات الإدارة المستخدمة لتحديد القيمة المستردة لهذه الأرصدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧. بالإضافة الى تقييم مدى ملائمة الفرضيات الرئيسية والمنهجية التي يتم تطبيقها من قبل الإدارة، حيث تم مراجعة هذه الفرضيات، بما في ذلك معدل الخصم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. اضافة الى مراجعة تحليل الحساسية المستخدم من قبل الإدارة في تقييم أثر التغيرات المحتملة.

	وبناءً عليه، كما هو مبين في إيضاح رقم ٣٠ للقوائم المالية، تم تسجيل مخصص بقيمة ٥٨٢,٨٢٠ ألف دينار عراقي مقابل الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية بأثر رجعي، مما أدى الى انخفاض الأرباح المحتجزة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٦ بمقدار ١٩٤,٢٧٣ ألف دينار عراقي وانخفاض صافي الربح قبل الضريبة لكل من ٢٠١٦ و٢٠١٧ بذات المقدار.

أمور أخرى

لقد تم تدقيق القوائم المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأياً غير متحفظ حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧. لا تشمل تلك القوائم المالية التعديلات الواردة في إيضاح رقم (٣٠).

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري

ناتج عن أحتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضـــمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصـــول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصـــميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف في اعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضـــاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصـل مع المسـؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضـمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه ان يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية و التي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات يمنعان الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا و التي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ / العراق

Ernst + Young

بغداد – العراق

١٨ تشرين الأول ٢٠١٨

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2017.

مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

	إيضاح	٢٠١٧	٢٠١٦ معدلة (إيضاح ٣٠)	١ كانون الثاني ٢٠١٦ معدلة (إيضاح ٣٠)
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات				
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	٣	٢٢٠,٧٥٦,٩٦٥	٢٥٩,٢٥٤,٣٨٥	٣٨٢,١٤٢,٨٧٦
ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤	٦٧,٨٧٧,٤٨٩	٣٨,٦٠٦,١٨١	٣٧,٥٣٩,٢٨٦
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	٥	٢٦٦,٨٩٠,٩٤٥	٢٧٨,٤٢٤,٠٩٣	٢٩١,٢٥٥,٢٠٤
ممتلكات ومعدات، صافي	٦	٦٣,٢٦٠,٤٠٢	٦١,٧٨٦,٥٠٥	٦,٦٣٣,٣٣٤
مشروعات تحت التنفيذ	٢	١٨,٣٣٧,٧٧٩	٦,٣١٤,٣٣٥	٦٠,٩٨٤,٣٣٨
موجودات أخرى	٧	٤,٥٧٣,١٤٠	٤,٠٩٢,٤٢٨	١١,٣١٤,٩٧٢
مجموع الموجودات		٦٤١,٦٩٦,٧٢٠	٦٤٨,٥٣٧,٩٢٧	٧٨٩,٩٣٠,٠١٠
المطلوبات وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
ودائع العملاء	٨	٣١٧,٧٧٥,٥٥٧	٣١٦,٨١٢,٨١٠	٤١٦,٧٧٣,٦٨٠
تأمينات نقدية	٩	٥٣,٢٥١,٠٦٥	٥٢,٩٣٤,٣٩٦	٦٩,١٢٥,٤٩٢
مخصص ضريبة الدخل	١٠	٢,٢٤٥,٦٣٦	٢,٩١٨,٠٩٠	٣,٠٢٩,٣٧٦
مخصصات متنوعة	١١	١,٩١٤,٦٠٨	٣,٣٨٤,٩٢٠	٤,٠٣٠,١٩٩
مطلوبات أخرى	١٢	١,١٨١,٩١٨	٣,٨٨١,٠٤٥	٢٧,٦٢٣,٢٢٩
مجموع المطلوبات		٣٧٦,٣٦٨,٧٨٤	٣٧٩,٩٣٥,٢٩١	٥٢٠,٥٨٢,٣٧٦
حقوق المساهمين				
رأس المال	١٣	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي اجباري	١٤	٦,٠١٠,٠٥٥	٥,٣٧٣,٧٩١	٤,٦١١,٠٣٩
ربح سنوة	١٥	٩,٣١٧,٨٨١	١٣,٢٢٨,٨٧٥	١٤,٧٣٦,٥٩٥
مجموع حقوق المساهمين		٢٦٥,٣٢٧,٩٣٦	٢٦٨,٦٠٢,٦٦٦	٢٦٩,٣٤٧,٦٣٤
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٦٤١,٦٩٦,٧٢٠	٦٤٨,٥٣٧,٩٢٧	٧٨٩,٩٣٠,٠١٠

بشار علي العوادي
المدير المالي
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

فؤاد الجواهري
المدير العام
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٢) جزء من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

	إيضاح	2017	2016 معدلة (إيضاح 30)
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إيرادات الفوائد	15	27.000.382	27.118.279
مصروفات الفوائد	16	(6.896.915)	(2.645.589)
صافي إيرادات الفوائد		**20.103.467**	**24.472.690**
صافي إيرادات العمولات	17	16.941.062	14.780.504
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**37.044.529**	**39.253.194**
صافي أرباح تحويل عملات أجنبية		3.416.678	2.851.467
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		(17.362)	(13.372)
نفقات تأسيس	30	-	(3.093.523)
صافي أرباح العمليات الأخرى	19	956.449	542.291
خسائر تقييم العملة		(1.533.794)	(50.927)
صافي ايرادات التشغيل		**2.821.971**	**235.936**
رواتب الموظفين وما في حكمها	18	(7.924.822)	(7.194.876)
مصاريف تشغيلية أخرى	20	(11.652.492)	(11.125.693)
استهلاكات	6	(4.701.343)	(2.801.166)
مصروف مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي - كردستان	30 ، 3	(194.273)	(194.273)
مخصص خسائر الائتمان النقدي	5 - ب	(422.664)	-
إجمالي المصاريف		**(24.895.594)**	**(21.316.008)**
صافي الربح قبل الضريبة		**14.970.906**	**18.173.122**
ضريبة الدخل	10	(2.245.636)	(2.918.090)
صافي ربح السنة		**12.725.270**	**15.255.032**
الدخل الشامل الآخر للسنة:			
الدخل الشامل للسنة		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**12.725.270**	**15.255.032**
		فلس/ دينار	فلس/ دينار
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (دينار عراقي)	21	0/050	0/061

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

2017	رأس المال	إحتياطي إجباري	أرباح مدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	250.000.000	5.373.791	13.228.875	268.602.666
الدخل الشامل للسنة	-	-	12.725.270	12.725.270
تحويلات للإحتياطيات	-	636.264	(636.264)	-
أرباح موزعة خلال السنة	-	-	(16.000.000)	(16.000.000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	**250.000.000**	**6.010.055**	**9.317.881**	**265.327.936**

2016	رأس المال	إحتياطي إجباري	أرباح مدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016 قبل التعديل	250.000.000	4.611.039	17.561.811	272.172.850
التعديلات (إيضاح 30)	-	-	(2.825.216)	(2.825.216)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016 بعد التعديل	250.000.000	4.611.039	14.736.595	269.347.634
الدخل الشامل للسنة	-	-	15.255.032	15.255.032
تحويلات للإحتياطيات	-	762.752	(762.752)	-
أرباح موزعة خلال السنة	-	-	(16.000.000)	(16.000.000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**250.000.000**	**5.373.791**	**13.228.875**	**268.602.666**

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

الأنشطة التشغيلية	إيضاح	2017	2016
			معدلة إيضاح 30
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ربح السنة قبل الضريبة		14.970.906	18.173.122
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات		4.701.343	2.801.166
مخصص خسائر الائتمان النقدي		422.664	-
مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي - كردستان		194.273	194.273
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		17.362	13.372
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**20.306.548**	**21.181.933**
التغير في الموجودات والمطلوبات			
صافي النقد المحتجز لدى فروع البنك المركزي العراقي - كردستان		(7.378.852)	(8.808.880)
النقص في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		11.110.484	12.831.111
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		(480.712)	7.282.544
الزيادة (النقص) في ودائع الزبائن		963.747	(99.961.870)
الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية		311.669	(16.186.096)
النقص في المطلوبات أخرى		(2.699.127)	(23.742.584)
النقص في المخصصات المتنوعة		(1.470.312)	(645.279)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**20.663.445**	**(108.049.121)**
ضريبة الدخل المدفوعة		(2.918.090)	(3.029.376)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**17.745.355**	**(111.078.497)**
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات		(6.244.444)	(58.739.070)
بيع ممتلكات ومعدات		51.842	771.362
(الزيادة) النقص في المشروعات تحت التنفيذ		(11.963.444)	54.610.003
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(18.156.046)**	**(3.357.705)**
الأنشطة التمويلية			
أرباح موزعة		(16.000.000)	(16.000.000)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(16.000.000)**	**(16.000.000)**
صافي النقص في النقد وما في حكمه		**(16.410.691)**	**(130.436.202)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		297.860.566	419.682.162
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	22	**281.449.875**	**289.245.960**

إيضاحات حول القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2017

1. معلومات عامة

إن مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل («المصرف») هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس سنة 2011 بموجب شهادة التأسيس الصادرة من دائرة مسجل الشركات المرقمة (م.ش/1/77326) في 11/1/2011 برأسمال مدفوع بالكامل 250 مليار دينار عراقي ويقع مركزه الرئيسي في مدينة بغداد – عرصات الهندية.

يهدف المصرف الى تقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروعه الاثنى عشر في العراق، بالاضافة الى مكتب تمثيل خارجي في لبنان.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 18/10/2018.

2. اسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

تجدر الأشارة الى انهُ يتم إصدار قوائم مالية أخرى للمصرف من قبل مدققي حسابات آخرين وفقاً للقوانين النافذة في العراق.

2.2 ملخص لاهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لايتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في إعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية: يتم مراجعة مخصص الديون ضمن الأسس الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.
- يتم إثبات خسارة تدني قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين معتمدين
- لغايات إثبات خسارة التدني. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- مخصصات الضرائب: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل للسنة.
- مخصصات قضائية: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الإلتزامات إستناداً لرأي المستشار القانوني للمصرف.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات أقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي، الأرصده لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر.

الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام المصرف ببيع أو شراء الموجودات المالية).

التسهيلات الائتمانية المباشرة

- يتم إظهار التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها والفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتقيد قيمة المخصص في قائمة الدخل.

  يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للزبائن وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.
- يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المخصص لها في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي ويتم تحويل أي فائض في المخصص إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

القيمة العادلة

- يقوم المصرف بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق.
- في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.
- يحتاج المصرف لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.
- تقيس المنشأة القيمة العادلة للموجودات أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركون في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له.
- يقوم المصرف باستخدام أساليب تقييم الملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفير المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات على تدني في قيمتها افراديا او على شكل مجموعة. وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.
يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الأصلي.
- يتم تسجيل التدني في قائمة الدخل كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات لأدوات الدين المالية في قائمة الدخل.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها. يتم إحتساب الإستهلاك (بإستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تستهلك) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني	10
أثاث، حاسبات، وأنظمة	5
آلات ومعدات	5
وسائط نقل	5

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل.

تتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل يتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب «القبض والدفع»؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

عندما يَقوم المصرف بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحول السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المصرف بالسيطرة على هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل الضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المصرف أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد.

العملات الأجنبية

- يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال العام بسعر الصرف المعرف على النظام والذي يكون ثابتاً طيلة أيام السنة.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية بسعر الصرف السائد في السوق الموازي كما في تاريخ القوائم المالية.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحســب ضريبة الدخل بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في العراق.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أوالمطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف متفقة مع تلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2016، باستثناء أن المصرف قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – «قائمة التدفقات النقدية»- الإفصاحات

تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بإضافة بعض الايضاحات حول المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية والتي تشمل التغيرات النقدية وغير النقدية (مثل أرباح أو خسائر العملات الأجنبية). لم ينتج أي اثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) «ضريبة الدخل»:

الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الغير معترف بها تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بقانون ضريبة الدخل واذا ما كان يقيد مصادر الربح الضريبي والتي يمكن الاستفادة منها لتخفيض الفروقات الزمنية المؤقتة عند عكسها. بالإضافة إلى بعض التعديلات المحدودة الاخرى، لم ينتج أي اثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمصرف.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

خلال شهر تموز من العام 2014، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) والذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المالية (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الاصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 جميع جوانب المحاسبة الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط.

ان النسخة الجديدة من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 تطبق على الفترات السنوية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يطبق المعيار بأثر رجعي باستثناء محاسبة التحوط وتضمن المعيار رقم 9 اعفاء الشركات من تعديل أرقام المقارنة.
سيقوم المصرف بتطبيق المعيار الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي للمعيار ولن يقوم المصرف بتعديل ارقام المقارنة. إن المصرف بصدد اعداد دراسة لدراسة اثر تطبيق المعيار والتي سيتم الانتهاء منها خلال عام 2018. بشكل عام لا يتوقع المصرف تأثير جوهري على قائمة المركز المالي وقائمة حقوق الملكية ما عدا تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الجديدة وفقاً للمعيار رقم 9.

أ) التصنيف والقياس

لا يتوقع المصرف وجود تأثير جوهري على المركز المالي او حقوق الملكية ناتج عن تطبيق متطلبات التصنيف والقياس للمعيار رقم 9. ان القروض والذمم المدينة المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة.

ب) الإنخفاض في القيمة

ان المعيار الجديد يضع نموذجاً للخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة او المصنفة كأدوات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر، بالإضافة الى ذلك فإن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة يطبق على التزامات القروض التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

الخسائر الائتمانية المتحققة مقارنة مع الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الجديد

ان تطبيق مبدأ الخسائر الائتمانية المتوقعة سيقوم بتغيير نماذج ومبادئ احتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية بشكل جوهري. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يمثل الخسائر الائتمانية التي يجب ان تعكس مبلغ من المخصص غير متحيز ويعتمد على عدة سيناريوهات بأوزان مختلفة الذي بدوره يعتمد على تقييم عدد من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية ومدى صحة المعلومات عن الاحداث السابقة والأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية عن الحالة الاقتصادية. بينما ومقارنةً مع نموذج الخسارة المتحققة الحالية (الأدوات المتعثرة) تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الذي يتضمن أفضل تقدير، القيمة الزمنية للأموال والمعلومات عن الاحداث السابقة ضمن الظروف الحالية. ان هدف تطبيق نموذج قياس التدني الجديد هو تسجيل الخسارة لكل الفترة على جميع الأدوات المالية التي حصل عليها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي. وبالمحصلة فإن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة سيتم احتسابه اما بالخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً او بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الاولي فيها. وبالمقارنة مع النموذج الحالي للخسائر المتحققة الذي يعترف بالخسارة الائتمانية لكل الفترة عندما يكون هناك دليل على التدني بالإضافة الى المخاطر الائتمانية للأدوات المتعثرة وغير المحددة بعد. بسبب إضافة أو استحداث مفهوم تراجع أو زيادة المخاطر الائتمانية والاخذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية، ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يلغي الحاجة لوجود قيمة محددة او حدث مهم حسب نموذج الخسارة المتحققة حيث انه يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية حسب المعيار رقم 9.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والترحيل من الفئة الأولى الى الفئة الثانية

• الأدوات المالية غير المتعثرة

المرحلة الأولى (الفئة الأولى) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي لم يحدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي. يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً للأدوات المالية في المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية (الفئة الثانية) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي حدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر على مدى عمر الأدوات المالية. يتوجب على الشركات في الفترات اللاحقة لإعداد التقارير المالية، الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً اذا كان هناك تحسن بالمخاطر الائتمانية للأدوات المالية بحيث لم يعد هناك زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

• الأدوات المالية المتعثرة

ان الأدوات المالية تصنف ضمن المرحلة الثالثة عندما يكون هناك ادلة موضوعية للتدني نتيجة لحدوث خسارة او أكثر (تعثر)، بعد الاعتراف الاولي مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي للقرض. ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك يشبه الى حد كبير معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

أما بالنسبة لمحافظ أدوات الدين الحكومية والشركات، فإن المخصصات التي تم تقديرها بشكل فردي للأدوات المالية المتعثرة المعترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 سيتم استبداله بالمرحلة الثالثة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، بينما المخصصات المسجلة لجميع الأدوات المالية غير المتعثرة سيتم استبدالها بالمخصصات بناءاً على المرحلة اما الأولى او الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). أما بالنسبة لمحافظ الافراد فإن الجزء المتعلق بالمخصصات الذي له علاقة بالأدوات المالية المتعثرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) سيتم استبداله بمخصصات المرحلة الثالثة، بينما الجزء غير المتعثر سيتم استبداله بمخصصات اما المرحلة الاولى او المرحلة الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

العوامل الأساسية المؤثرة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان العوامل التالية هي عرضة لدرجة كبيرة من الاجتهاد والتي سيكون لها تأثير كبير على احتساب وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة:

1. تحديد وقت حصول زيادة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.
2. قياس الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهرا ومدى عمر الأدوات المالية.
3. استخدام المعلومات المستقبلية باستخدام عدد من السيناريوهات المتوقعة.
4. جودة الضمانات.

بالإضافة، فإن المبالغ الأولية المذكورة أعلاه قد تتغير نتيجة العوامل التالية:

- إن برنامج الاحتساب الآلي وأنظمة الضبط الداخلية المرتبطة به لم يتم تفعيلها وتشغيلها لفترة طويلة من الزمن.
- إن المصرف لم ينتهي بعد من تطبيق واختبار وتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بمعيار رقم 9 بما في ذلك سياسات الحوكمة التابعة له.
- إن الفرضيات والاجتهادات والسياسات المحاسبية المستخدمة خاضعة للتقديرات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الايرادات من العقود مع الزبائن

يبين معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل انواع الايرادات الناشئة من العقود مع الزبائن، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد الخدمات والبضائع للزبائن باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الايجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الايراد
- تفسير لجنة معايير التقارير (13) برامج ولاء الزبائن
- تفسير لجنة معايير التقارير (15) اتفاقيات انشاء العقارات
- تفسير لجنة معايير التقارير (18) عمليات نقل الاصول من الزبائن
- التفسير (31) الايراد – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الايجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «عقود الايجار» خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار.

متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) مشابه بشكل جوهري للمتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17). وفقا لذلك، المؤجر يستمر في تصنيف عقود الايجار على انها عقود ايجار تشغيلية او عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذان النوعان من العقود بشكل مختلف.

يتطلب معيار أعداد التقارير المالية الدولية رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات لجميع عقود الايجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، الا إذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الايجار.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (4) – تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) «الادوات المالية» مع معيار التقارير المالية رقم (4) «عقود التأمين»

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيلول 2016 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (4) لمعالجة الأمور التي قد تنتج من اختلاف تاريخ تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) ومعيار التقارير المالية الجديد لعقود التأمين رقم (17).

تقدم التعديلات خيارين بديلين للمنشآت التي تصدر عقود خاضعة لمعيار التقارير المالية رقم (4): استثناء مؤقت من تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) للسنوات التي تبدأ قبل 1 كانون الثاني 2021 كحد اقصى، او السماح للمنشأة التي تطبق معيار التقارير المالية رقم (9) بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة الناتجة عن هذه الموجودات المالية خلال الفترة من الأرباح والخسائر الى الدخل الشامل كما لو أن المنشأة طبقت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على هذه الموجودات المالية.

3. نقد و أرصدة لدى البنك المركزي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
		معدلة إيضاح 30	معدلة إيضاح 30
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد في الخزينة	63.292.950	63.534.224	117.387.723
نقد في الصراف الآلي	5.480.468	3.437.909	1.129.038
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي*	152.566.367	192.670.799	258.784.885
سبائك ذهبية	-	-	31.350
ودائع	-	-	5.004.154
ينزل: مخصص النقد لدى البنك المركزي العراقي-كردستان **	(582.820)	(388.547)	(194.274)
	220.756.965	**259.254.385**	**382.142.876**

* تشمل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي على متطلبات الاحتياطي النقدي البالغ 23.158.789 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2017 (31 كانون الأول 2016: مبلغ 26.611.449 ألف دينار عراقي) حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي ولا يمكن للمصرف التصرف بها. كما يتضمن رصيد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان التي تم البدء بحجزها حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 2 أيار 2017، والبالغة 7.330.647 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2017. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها.

** بلغت أرصدة النقد لدى فروع البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية 8.240.000 ألف دينار عراقي و4.596.806 ألف دينار عراقي على التوالي كما في 31 كانون الأول 2017 (2016: 11.029.536 ألف دينار عراقي و4.769.650 ألف دينار عراقي على التوالي)، ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في العراق فإن عملية استغلال تلك الأرصدة في العمليات المصرفية محدودة، علماً بعدم وجود أي قيود رسمية على هذه الأرصدة. ونظراً لعدم إمكانية استغلال تلك الأرصدة فقد تم اخذ مخصص على تلك الأرصدة خلال السنوات 2015، 2016، و2017 وكما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	388.547	194.274	-
إضافة	194.273	194.273	194.274
إسترجاع	-	-	-
رصيد نهاية السنة	**582.820**	**388.547**	**194.274**

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنـوك ومؤسسـات مصرفية محلية	4.250.513	11.161.614	21.227.012
بنـــوك ومؤسسـات مصرفية خارجية	63.626.976	27.444.567	16.312.274
	67.877.489	**38.606.181**	**37.539.286**

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
قروض ممنوحة، بالصافي*	260.883.914	283.255.467	297.957.289
الفوائد المستحقة	11.459.849	1.298.945	1.051.599
بطاقات ائتمانية	492.134	409.702	216.117
خطابات الضمان المصادرة	361.664	-	-
	273.197.561	284.964.114	299.225.005
تنزل:			
فوائد معلقة (إيضاح 5 أ)	(905.685)	(316.190)	-
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (إيضاح 5 ب)	(5.400.931)	(6.223.831)	(7.969.801)
	266.890.945	**278.424.093**	**291.255.204**

*** تظهر القروض الممنوحة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً:**

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
اجمالي القروض الممنوحة	261.045.829	283.964.196	298.156.762
تنزل: الفوائد المقبوضة مقدماً	(161.915)	(708.729)	(199.473)
قروض ممنوحة، بالصافي	260.883.914	283.255.467	297.957.289

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 8.023.172 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2017، أي ما نسبته (3%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، بالصافي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 7.117.487 ألف دينـار عراقي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته (3%) من رصيد التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الواجبة الدفع بقسط واحد بتاريخ الاستحقاق والتي لم تستحق لغاية 31 كانون الأول 2017 مبلغ 260.789.034 ألف دينار عراقي أي ما نسبته (95%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة.

أ. الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2017	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	316.190	-	**316.190**
إضافة	540.236	94.746	**634.982**
إسترجاع	(45.487)	-	**(45.487)**
رصيد نهاية السنة	**810.939**	**94.746**	**905.685**

ب. مخصص تدني التسهيلات الائتمانية:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية:

2017	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	5.248.597	975.234	**6.223.831**
إضافة	61.000	361.664	**422.664**
إعادة تصنيف الى مخصصات متنوعة*	(1.074.015)	(171.549)	**(1.245.564)**
رصيد نهاية السنة	4.235.582	1.165.349	**5.400.931**

* اعتمد المصرف في تقدير مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2017 على تعليمات رقم (4) لسنة 2010 في حين كان رصيد المخصص كما في 31 كانون الثاني 2016 قد تم تقديره بالاعتماد على اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي. ونتيجة لاخذ الضمانات العقارية بنظر الاعتبار في احتساب المخصصات حسب التعليمات المذكورة فقد انخفض رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بمقدار (1.245.564) ألف دينار، قام المصرف بإعادة تصنيفه الى مخصصات متنوعة ثم تم استخدامه لاحقاً لتغطية خسائر فروقات العملة.

6. ممتلكات ومعدات، صافي

2017	أراضي	مبانـــي	أثاث وأجهزة مكاتب وحاسبات	آلات ومعدات	وسائط نقـل	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفـة:						
بداية السنة	40.529.099	14.189.831	8.645.943	5.058.320	665.076	69.088.269
اضافات	1.582.649	2.037.472	1.001.624	1.511.592	111.107	6.244.444
استبعادات	-	-	-	(60.540)	(55.440)	(115.980)
نهاية السنة	**42.111.748**	**16.227.303**	**9.647.567**	**6.509.372**	**720.743**	**75.216.733**
الإستهلاك المتراكم:						
بداية السنة	-	460.114	5.254.268	1.243.815	343.567	7.301.764
المحمل للسنة	-	1.609.197	2.143.590	806.138	142.418	4.701.343
استبعادات	-	-	-	(32.683)	(14.093)	(46.776)
نهاية السنة	-	2.069.311	7.397.858	2.017.270	471.892	11.956.331
صافي القيمة الدفترية	**42.111.748**	**14.157.992**	**2.249.709**	**4.492.102**	**248.851**	**63.260.402**
مشروعات تحت التنفيذ	-	18.100.926	236.853	-	-	18.337.779
صافي القيمة الدفترية	**42.111.748**	**32.258.918**	**2.486.562**	**4.492.102**	**248.851**	**81.598.181**

6. ممتلكات ومعدات، صافي (تتمة)

2016	أراضي	مبانـــي	أثاث وأجهزة مكاتب وحاسبات	آلات ومعدات	وسائط نقـل	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفـة:						
رصيد بداية السنة قبل التعديل	-	4.007.945	7.003.280	2.534.056	417.750	13.963.031
التعديل	-	(2.630.943)	-	-	-	(2.630.943)
رصيد بداية السنة بعد التعديل	-	1.377.002	7.003.280	2.534.056	417.750	11.332.088
إضافات	40.529.099	15.142.876	1.811.645	3.309.043	276.454	61.069.117
استبعادات	-	-	(168.982)	(784.779)	(29.128)	(982.889)
تعديلات	-	(2.330.047)	-	-	-	(2.330.047)
نهاية السنة	**40.529.099**	**14.189.831**	**8.645.943**	**5.058.320**	**665.076**	**69.088.269**
الإستهلاك المتراكم:						
بداية السنة	-	-	3.700.074	772.499	226.180	4.698.753
المحمل للسنة	-	460.114	1.557.842	659.235	123.975	2.801.166
استبعادات	-	-	(3.648)	(187.919)	(6.588)	(198.155)
نهاية السنة	-	460.114	5.254.268	1.243.815	343.567	7.301.764
صافي القيمة الدفترية	**40.529.099**	**13.729.717**	**3.391.675**	**3.814.505**	**321.509**	**61.786.505**
مشروعات تحت التنفيذ	-	5.675.453	698.882	-	-	6.374.335
صافي القيمة الدفترية	**40.529.099**	**19.405.170**	**4.090.557**	**3.814.505**	**321.509**	**68.160.840**

7. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مصاريف مدفوعة مقدماً	1.660.189	2.317.690	497.339
ذمم مدينة	1.557.597	144.000	379.235
سلف الموظفين	447.534	200.966	524.224
مدينو نقاط البيع	408.851	386.482	-
تأمينات لدى الغير	231.862	195.142	9.966.002
سلف تشغيلية	83.464	33.672	8.172
اخرى	183.643	814.476	-
	4.573.140	**4.092.428**	**11.374.972**

8. ودائع الزبائن

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	184.643.786	251.026.936	392.160.236
ودائع توفير	49.851.372	28.267.444	17.945.604
ودائع لأجل	83.280.399	37.517.430	6.667.840
	317.775.557	**316.811.810**	**416.773.680**

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 184.643.786 ألف دينار عراقي أي ما نسبته (58%) من إجمالي الودائع والحسابات الجارية وتحت الطلب كما في 31 كانون الأول 2017 (2016: مبلغ 251.026.936 ألف دينار عراقي أي ما نسبته (79%)).

9. تأمينـات نقديـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
تأمينات مقابل الاعتمادات المستندية	4.737.597	2.639.897	3.697.370
تأمينات مقابل خطابات ضمان	26.035.958	31.192.875	33.185.738
تأمينات اخرى	22.477.510	19.106.624	32.242.384
	53.251.065	**52.939.396**	**69.125.492**

10. ضريبة الدخل

أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	2.918.090	3.029.376	5.096.523
ضريبة الدخل المستحقة	2.245.636	2.918.090	3.029.376
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(2.918.090)	(3.029.376)	(5.096.523)
رصيد نهاية السنة	**2.245.636**	**2.918.090**	**3.029.376**

ب. ضريبة الدخل

يقوم المصرف باحتساب مبلغ الضريبة وفقاً لقانون الضريبة العراقي اي بنسبة 15% من الربح الضريبي، حيث يتم اعتماد صافي الربح قبل الضريبة لتقدير ضريبة الدخل. دفع المصرف المبالغ المستحقة عن ضريبة الدخل لغاية سنة 2016 وتم الحصول على ايصال يعزز المبلغ المدفوع من دائرة الضريبة لهذه السنة، وسيتم دفع الضريبة المستحقة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 خلال عام 2018.

11. مخصصات متنوعة

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصصات خسائر تقلبات أسعار العملة	-	324.905	1.000.000
مخصصات الائتمان التعهدي	1.914.608	3.060.015	3.030.199
	1.914.608	**3.384.920**	**4.030.199**

12. مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017	2016	1 كانون الثاني 2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
استقطاعات لصالح الغير	467.484	329.410	82.682
شيكات وسفاتج بنكية مصدقة	304.209	674.351	463.760
دائنو ماستر كارد	201.878	-	-
مصاريف مستحقة	87.383	80.600	50.000
حوالات خارجية*	-	2.755.997	-
أرباح مستحقة غير موزعة	-	-	27.000.000
أخرى	120.964	40.687	27.187
	1.181.918	**3.881.045**	**27.623.629**

* يمثل رصيد الحوالات الخارجية للسنة السابقة حوالات خارجية تم تنفيذها خلال شهر كانون الأول 2016 وتمت تسويتها خلال شهر كانون الثاني 2017.

13. رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 250 مليار سهم (2016: 250 مليار سهم) بقيمة 1 دينار عراقي لكل سهم (2016: 1 دينار عراقي).

14. الاحتياطيات

احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته 100% من رأس مال المصرف.

احتياطيات أخرى

تشتمل الاحتياطيات الأخرى المتنوعة التي تقرها الهيئة العامة سواء على المخاطر المصرفية ولغايات أخرى مثل احتياطي التوسع.

15. ايرادات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
الأفراد	2.688	36.234
الشركات	26.919.138	24.636.376
فوائد تأخيرية	76.006	2.421.623
الأنشطة الاخرى		
فوائد الودائع	2.550	24.046
	27.000.382	**27.118.279**

16. مصروفات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2016	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
1.460.652	937.763	حسابات التوفير
5.436.263	1.707.826	حسابات الودائع الثابتة
6.896.915	**2.645.589**	

17. صافي ايرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2016	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
1.561.892	2.432.268	حوالات بنكية
8.978.822	7.439.049	تسهيلات غير مباشرة
9.503.516	6.991.437	عمولات دائنة اخرى
20.044.230	16.862.754	عمولات دائنة
(3.103.168)	(2.082.250)	عمولات مدينة
16.941.062	**14.780.504**	

18. رواتب الموظفين ومافي حكمها

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2016	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
7.499.776	6.847.206	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
425.046	347.670	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
7.924.822	**7.194.876**	

19. أيرادات تشغيلية أخرى

2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
830.393	340.761	إيراد خدمات مصرفية
56.180	5.698	مصاريف مستردة
50.214	37.378	إيراد مطبوعات
-	45.694	إيرادات بيع الذهب
19.662	112.760	أخرى
956.449	**542.291**	

20. مصاريف تشغيلية أخرى

2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
2.562.363	1.608.607	مستلزمات خدمية
1.909.899	1.133.426	ايجارات
1.604.467	1.554.227	ضرائب ورسوم
594.681	601.951	خدمات استشارات
552.444	2.631.018	غرامات
506.337	189.807	دعاية وإعلان
447.288	572.548	مكافآت لغير العاملين
438.391	449.702	صيانة
362.874	440.586	اشتراكات
333.754	241.593	اتصالات وبريد
318.886	230.700	مستلزمات سلعية
296.394	234.850	سفر وايفاد
224.186	193.135	وقود
209.404	234.009	نقل
175.445	199.145	أجور كهرباء
130.580	85.650	اجور تدقيق
117.407	62.850	ضيافة
116.105	140.000	تبرعات
751.587	321.889	مصاريف اخرى
11.652.492	**11.125.693**	

21. حصة السهم من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة:

	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ربح السنة	12.725.270	15.255.032
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلالاف)	**250.000.000**	**250.000.000**
	فلس/دينار	فلس/دينار
حصة السهم الأساسى من ربح السنة *	**0/050**	**0/061**

* لم يتم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

22. النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	1 كانون الثاني 2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	220.756.965	259.254.385	382.142.876
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	67.877.489	38.606.181	37.539.286
ينزل:			
أرصدة محتجزة لدى فروع البنك المركزي العراقي - كردستان	(7.184.579)	(8.614.606)	-
	281.449.875	**289.245.960**	**419.682.162**

23. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يعتبر المصرف المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في الودائع ومصروفات الفوائد كما يلي:

	طبيعة العلاقة	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي:			
ودائع	مساهمين واعضاء مجلس ادارة وشركات حليفة	4.700.292	4.845.361
عناصر قائمة الدخل:			
فوائد وعمولة مدينة	مساهمين واعضاء مجلس ادارة	15.892	16.382
رواتب ومكافآت ومنافع أخرى	الإدارة العليا	207.500	210.350

24. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها

31 كانون الأول 2017	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	اجمالي القيمة العادلة	اجمالي القيمة الدفترية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة وودائع لدى البنك المركزي العراقي	-	220.756.965	-	220.756.965	**220.756.965**
أرصدة وودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	67.877.489	-	67.877.489	**67.877.489**
تسهيلات ائتمانية المباشرة	-	266.890.945	-	266.890.945	**266.890.945**
موجودات أخرى	-	4.573.140	-	4.573.140	**4.573.140**
	-	**560.098.539**	-	**560.098.539**	**560.098.539**
المطلوبات المالية					
ودائع الزبائن	-	317.775.557	-	317.775.557	**317.775.557**
تأمينات نقدية	-	53.251.065	-	53.251.065	**53.251.065**
مطلوبات أخرى	-	1.181.918	-	1.181.918	**1.181.918**
	-	**372.208.540**	-	**372.208.540**	**372.208.540**

31 كانون الأول 2016	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	اجمالي القيمة العادلة	اجمالي القيمة الدفترية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة وودائع لدى البنك المركزي العراقي	-	259.254.385	-	259.254.385	**259.254.385**
أرصدة وودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	38.606.181	-	38.606.181	**38.606.181**
تسهيلات ائتمانية المباشرة	-	278.424.093	-	278.424.093	**278.424.093**
موجودات أخرى	-	4.092.428	-	4.092.428	**4.092.428**
	-	**580.377.087**	-	**580.377.087**	**580.377.087**
المطلوبات المالية					
ودائع الزبائن	-	316.811.810	-	316.811.810	**316.811.810**
تأمينات نقدية	-	52.939.396	-	52.939.396	**52.939.396**
مطلوبات أخرى	-	3.881.045	-	3.881.045	**3.881.045**
	-	**373.632.251**	-	**373.632.251**	**373.632.251**

25. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التى لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية

لا يوجد اختلاف جوهري بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التى تظهر بالقيمة الدفترية داخل قائمة المركز المالي وخارج قائمة المركز المالي .

26. إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول عن السياسات العامة لإدارة المخاطر والموافقة على استراتيجيات إدارة المخاطر.
يقوم المصرف بإدارة المخاطر المصرفية المتنوعة بوسائل متعددة، إلا أنه لا يوجد خطة موثقة موضوعة تحدد المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها.

مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للزبائن. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من الزبائن.

يحدد المصرف من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات، إلا أن المصرف يعمل في منطقة جغرافية واحدة وهي العراق.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد خصم خسارة التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) هي كما يلي:

	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي	151.983.547	192.282.252
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	67.877.489	38.606.181
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي:		
للأفراد	223.952.066	233.021.038
الشركات الكبرى	42.938.879	45.403.055
موجودات أخرى	4.573.140	4.092.428
مجمـوع البنود داخل قائمة المركز المالي	**491.325.121**	**513.404.954**
بنود خارج قائمة المركز المالي		
خطابات ضمان	123.091.350	146.886.869
اعتمادات مستندية	100.470.579	47.809.006
مجمـوع البنود خارج قائمة المركز المالي	223.561.929	194.695.875
إجمـالي البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي	**714.887.050**	**708.100.829**

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول 2017 و2016 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار. بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي.

2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر كما في 31 كانون الاول 2017 وفق الجدول التالي:

2017	أفراد	الشركات الكبرى	إجمالي
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
متدنية المخاطر	-	-	-
مقبولة المخاطر	**222.647.325**	**42.688.979**	265.336.304
منها مستحقة:			
لغاية 30 يوم	222.419.763	42.642.873	265.062.636
من 31 لغاية 60 يوم	227.562	46.106	273.668
تحت المراقبة	-	-	-
غير عاملة:	**6.712.926**	**1.310.246**	**8.023.172**
دون المستوى	299.908	42.379	342.287
مشكوك فيها	649.342	91.756	741.098
هالكة	5.763.676	1.176.111	6.939.787
المجمـــوع	**229.360.251**	**43.999.225**	**273.359.476**
ينزل: فوائد مقبوضة مقدماً	-	(161.915)	(161.915)
ينزل: فوائد معلقة	(810.939)	(94.746)	(905.685)
ينزل: مخصص تدني الائتمان	(4.597.246)	(803.685)	(5.400.931)
الصافي	**223.952.066**	**42.938.879**	**266.890.945**

فيما يخص توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر) لا توجد قاعدة بيانات سليمة لدى المصرف فيما يخص الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية، علماً ان المصرف لم يقم بتسجيل اقيام تلك الضمانات في النظام المصرفي الخاص به ولم يأخذ اثر تلك الضمانات عند احتساب المخصصات الائتمانية.

3. التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق الجدول التالي:

المنطقة الجغرافية	داخل العراق	خارج العراق (الشرق الأوسط)	أوروبا	إجمـــالي
البند	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أرصدة لدى البنك المركزي	151.983.547	-	-	151.983.547
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4.253.273	59.190.359	4.433.857	67.877.489
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي				
للأفراد	223.952.066	-	-	223.952.066
للشركات:	42.938.879	-	-	42.938.879
موجودات أخرى	4.573.140	-	-	4.573.140
الإجمالي لسنة 2017	**427.700.905**	**59.190.359**	**4.433.857**	**491.325.121**
الإجمالي لسنة 2016	**485.960.388**	**25.532.005**	**1.912.561**	**513.404.954**

4. التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق الجدول التالي:

القطاع الاقتصادي	مالـي	تجـارة	زراعـة	خدمـات	صناعي	إجمـالي
البند	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أرصدة لدى البنك المركزي	151.983.547	-	-	-	-	151.983.547
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	67.877.489	-	-	-	-	67.877.489
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	-	265.773.608	31.479	839.616	246.242	266.890.945
موجودات أخرى	4.573.140	-	-	-	-	4.573.140
الاجمالي لسنة 2017	**224.434.176**	**265.773.608**	**31.479**	**839.616**	**246.242**	**491.325.121**
الاجمالي لسنة 2016	233.468.967	278.768.770	32.883	877.099	257.235	513.404.954

مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات ومخاطر التغير في أسعار الأسهم.

أسلوب تحليل الحساسية يقوم على أساس تقدير مخاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية ويتم احتساب القيمة العادلة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي ستتأثر بالتغيرات في السعر.

1. مخاطر أسعار الفائدة

يسعى المصرف للحصول على تمويلات لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابته قدر الإمكان لمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال. يقوم المصرف باستثمارات قصيرة الأجل لمقابلة أية تغيرات قد تحدث.

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول 2017.

2017	التغير(زيادة) بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة	حساسية حقوق الملكية
العملة	نقطة أساس	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	+10	292.867	-
يورو	+10	(13.851)	-
درهم اماراتي	+10	150.617	-

2016	التغير(زيادة) بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة	حساسية حقوق الملكية
العملة	نقطة أساس	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	+10	119.845	-
يورو	+10	(194.303)	-
درهم اماراتي	+10	127.050	-

في حال كان هنالك تغير سلبي يكون الأثر مساوى للتغير أعلاه مع عكس الإشارة. لايوجد مخاطر جوهرية ناتجة عن تذبذب أسعار الفوائد للعملات الأخرى بسبب صغر حجم التعاملات بتلك العملات.

2. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الأساس للمصرف، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقائمة المركز المالي لكل عملة لدى المصرف، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

تنص السياسة الاستثمارية للمصرف على أنه يمكن أخذ مراكز بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها بما لا يتجاوز 5% من حقوق المساهمين لكل عمله وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15% من حقوق المساهمين. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي، ويمكن إستخدام أدوات السوق المتطوره بهدف التحوط من مخاطر أسعار الصرف ضمن محددات تحول دون تعرض المصرف لأي مخاطر إضافية.

فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

2017	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	%	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	+5	1.788.504	-
يورو	+5	(69.254)	-
درهم اماراتي	+5	753.085	-
المجموع		**2.472.335**	-

2016	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	%	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	+5	599.223	-
يورو	+5	(971.517)	-
درهم اماراتي	+5	635.248	-
المجموع		262.954	-

في حال كان هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوى للتغير أعلاه مع عكس الإشارة. لايوجد مخاطر جوهرية ناتجة عن تغير أسعار صرف العملات الأخرى بسبب صغر حجم التعاملات بتلك العملات.

3. فجوة إعادة تسعير الفائدة

2017	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	220.756.965	220.756.965
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	67.877.489	67.877.489
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	-	505.157	-	-	266.385.788	-	266.890.945
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	-	63.260.402	63.260.402
مشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	18.337.779	18.337.779
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	4.573.140	4.573.140
مجموع الموجودات	-	505.157	-	-	266.385.788	374.805.775	641.696.720
المطلوبات:							
ودائع الزبائن	-	49.851.372	7.462.114	75.818.285	-	184.643.786	317.775.557
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	53.251.065	53.251.065
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	2.245.636	2.245.636
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	1.914.608	1.914.608
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	1.181.918	1.181.918
مجموع المطلوبات	-	49.851.372	7.462.114	75.818.285	-	243.237.013	376.368.784
فجوة إعادة تسعير الفائدة	-	(49.346.215)	(7.462.114)	(75.818.285)	266.385.788	131.568.762	265.327.936
2016							
مجموع الموجودات	-	510.514	-	-	265.665.786	382.361.627	648.537.927
مجموع المطلوبات	231.562.835	-	-	84.396.467	-	63.975.959	379.935.261
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(231.562.835)	510.514	-	(84.396.467)	265.665.786	318.385.668	268.602.666

4. التركز في مخاطر العملات الأجنبية

2017								
البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرانك سويسري	كرونا سويدي	درهم اماراتي	جنيه مصري
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	63.768.260	2.098	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	48.375.409	1.443.239	18.915	61.880	15.407	1.857	15.061.690	72
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	7.192.020	-	-	-	-	-	-	-
موجودات ثابتة	6.483.340	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	56.843	-	-	-	-	-	-
اجمالي الموجودات	**125.819.029**	**1.502.180**	**18.915**	**61.880**	**15.407**	**1.857**	**15.061.690**	**72**
المطلوبات								
ودائع الزبائن	76.525.040	383.961	-	25.045	-	-	-	-
تأمينات نقدية	13.523.912	1.620.000	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	883.306	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات	**90.048.952**	**2.887.267**	-	**25.045**	-	-	-	-
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	35.770.077	(1.385.087)	18.915	36.835	15.407	1.857	15.061.690	72
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	100.470.579	-	-	-	-	-	-	-

2016								
البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرانك سويسري	كرونا سويدي	درهم اماراتي	جنيه مصري
اجمالي الموجودات	**96.434.395**	**173.868**	**5.897**	**62.780**	**1.707**	**2.375**	**15.460.962**	**72**
إجمالي المطلوبات	**84.449.931**	**19.604.203**	-	**25.045**	-	-	**2.755.997**	
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	11.984.464	(19.430.335)	5.897	37.735	1.707	2.375	12.704.965	72
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	146.886.869	-	-	-	-	-	-	-

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

2017	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهـــور	من 3 الى 6 أشهـــر	مـن 6 أشهر حتى سنة واحدة	من سنة واحد حتى 5 سنوات	بدون استحقاق	المجمـوع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
المطلوبات :							
ودائع الزبائن	-	49.851.372	7.462.114	75.818.285	-	184.643.786	317.775.557
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	53.251.065	53.251.065
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	2.245.636	2.245.636
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	1.914.608	1.914.608
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	1.181.918	1.181.918
اجمالي المطلوبات	-	49.851.372	7.462.114	75.818.285	-	243.237.013	376.368.784
اجمالي الموجودات	-	505.157	-	-	266.385.788	374.805.775	641.696.720

2016	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهـــور	من 3 الى 6 أشهـــر	مـن 6 أشهر حتى سنة واحدة	من سنة واحد حتى 5 سنوات	بدون استحقاق	المجمـوع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
المطلوبات :							
ودائع الزبائن	-	28.267.444	16.300.184	21.217.246	-	251.026.936	316.811.810
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	52.939.396	52.939.396
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	2.918.090	2.918.090
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	3.384.920	3.384.920
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	3.881.045	3.881.045
اجمالي المطلوبات	-	**28.267.444**	**16.300.184**	**21.217.246**	-	**314.150.387**	**379.935.261**
اجمالي الموجودات	-	510.514	-	-	265.665.786	382.361.627	648.537.927

التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة المصرف:

يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف وذلك من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع الأفراد الجارية والتوفير ومنحهم القروض وتقديم خدمات الحوالات.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع الجارية والتسهيلات الائتمانية المباشرة والحوالات الخاصة بالزبائن من مؤسسات القطاع الخاص.
- أعمال الصيرفة: يتعلق هذا النشاط بتقديم خدمات شراء وبيع العملات الأجنبية لصالح الزبائن.
- الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات الوساطة للزبائن للتداول لدى السوق المالي.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

	الافراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجمـوع	
					2017	2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	39.883.862	-	-	-	39.883.862	39.502.502
العجز في تدني التسهيلات الائتمانية	(61.000)	(361.664)	-	-	(422.664)	-
نتائج أعمال القطاع	39.822.862	(361.664)	-	-	39.461.198	39.502.502
مصاريف غير موزعة	(24.490.292)	-	-	-	(24.490.292)	(21.329.380)
(الخسارة) الربح قبل الضريبة	15.332.570	(361.664)	-	-	14.970.906	18.173.122
ضريبة الدخل	(2.245.636)	-	-	-	(2.245.636)	(2.918.090)
صافي (خسارة) ربح السنة	13.086.934	(361.664)	-	-	12.725.270	15.255.032
إجمالي موجودات القطاع	641.696.720	-	-	-	641.696.720	648.537.927
إجمالي مطلوبات القطاع	376.368.784	-	-	-	376.368.784	379.935.261
مصاريف رأسمالية	(6.261.806)	-	-	-	(6.261.806)	(61.082.489)
الاستهلاكات	(4.701.343)	-	-	-	(4.701.343)	(2.801.166)

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، حيث يمارس المصرف نشاطاته بشكل كامل داخل العراق.

27. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقم المصرف بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة باستثناء زيادة رأس المال التى قام بها المصرف خلال السنة.

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقا للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للبنك هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال، وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

أصدر البنك المركزي العراقي قرار رقم 1747/3/9 في 6 تشرين الأول 2010 والتي تنص على أن جميع المصارف العاملة في العراق ينبغي أن تزيد رأسمالها إلى 250 مليار دينار عراقي .

خلال عام 2017 لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

كفاية رأس المال

	2017 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2016 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رأس المال الأساسي		
رأس المال المدفوع	250.000.000	250.000.000
كفاية الاحتياطيات المعلنة	6.010.055	5.373.791
الأرباح المدورة	9.317.881	13.228.875
مجموع رأس المال الأساسي	**265.327.936**	**268.602.666**
رأس المال المساند		
مخصصات متنوعة	1.914.608	3.384.920
مجموع رأس المال المساند	**1.914.608**	**3.384.920**
مجموع رأس المال الاساسي والمساند	267.242.544	271.987.586
مجموع الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية	**257.725.660**	**231.416.440**
مجموع الموجودات الخطرة المرجحة خارج الميزانية	**115.855.585**	**115.166.015**
المجموع	373.581.245	346.582.455
كفاية رأس المال %	71.5%	78.5%

28. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

2017	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجمـوع
الموجودات:	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	220.756.965	-	**220.756.965**
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الأخرى	67.877.489	-	**67.877.489**
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	505.157	266.385.788	**266.890.945**
ممتلكات ومعدات، صافي	-	63.260.402	**63.260.402**
مشروعات تحت التنفيذ	-	18.337.779	**18.337.779**
موجودات أخرى	-	4.573.140	**4.573.140**
مجموع الموجودات	**289.139.611**	**352.557.109**	**641.696.720**
المطلوبات:			
ودائع الزبائن	317.775.557	-	**317.775.557**
تأمينات نقدية	-	53.251.065	**53.251.065**
مخصصات متنوعة	-	1.914.608	**1.914.608**
مخصص ضريبة الدخل	2.245.636	-	**2.245.636**
مطلوبات أخرى	1.181.918	-	**1.181.918**
مجموع المطلوبات	**321.203.111**	**55.165.673**	**376.368.784**
الصافي	**(32.063.500)**	**297.391.436**	**265.327.936**

2016	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجمـوع
الموجودات:	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	259.254.385	-	259.254.385
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الأخرى	38.606.181	-	38.606.181
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	510.514	277.913.579	278.424.093
ممتلكات ومعدات، صافي	-	61.786.505	61.786.505
مشروعات تحت التنفيذ	-	6.374.335	6.374.335
موجودات أخرى	-	4.092.428	4.092.428
مجموع الموجودات	**298.371.080**	**350.166.847**	**648.537.927**
المطلوبات:			
ودائع الزبائن	316.811.810	-	316.811.810
تأمينات نقدية	-	52.939.396	52.939.396
مخصصات متنوعة	-	3.384.920	3.384.920
مخصص ضريبة الدخل	2.918.090	-	2.918.090
مطلوبات أخرى	3.881.045	-	3.881.045
مجموع المطلوبات	**323.610.945**	**56.324.316**	**379.935.261**
الصافي	**(25.239.865)**	**293.842.531**	**268.602.666**

29. ارتباطات والتزامات محتملة

	2017	2016
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
خطابات ضمان	123.091.350	146.886.869
اعتمادات مستندية	100.470.579	47.809.006
	223.561.929	**194.695.875**

30. تعديلات سنوات سابقة

تم تعديل القوائم المالية لعامي 2016 و2015 نتيجة التعديلات التالية:

- قام المصرف بتسجيل مخصص على النقد لدى فروع البنك المركزي في إقليم كردستان ونتج عن ذلك زيادة رصيد مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي في إقليم كردستان بمبلغ 194.274 ألف دينار عراقي ومبلغ 388.547 ألف دينار عراقي كما في 1 كانون الثاني 2016 و31 كانون الأول 2016 على التوالي، في حين انخفض رصيد الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2016 بمبلغ 194.274 ألف دينار عراقي وازداد حساب مصروف مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي – كردستان للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بمبلغ 194.273 ألف دينار.

- قام المصرف خلال العامين 2015 و2016 بتسجيل نفقات التأسيس ضمن حساب المباني بدلاً من قيدها في قائمة الدخل. تم تعديل هذه المعالجة المحاسبية بأثر رجعي لتتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ونتج عن ذلك انخفاض رصيد المباني كما في 31 كانون الأول 2016 بمبلغ 4.960.990 ألف دينار عراقي، في حين انخفض رصيد الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2016 بمبلغ 2.630.943 ألف دينار عراقي وازدادت نفقات التأسيس للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بمبلغ 2.330.047 ألف دينار.

- قام المصرف خلال السنة الماضية بتسجيل عمولات إصدار خطابات الضمان ضمن إيرادات مستلمة مقدماً بدلاً من قيدها في قائمة الدخل. تم تعديل هذه المعالجة المحاسبية بأثر رجعي لتتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 18، ونتج عن ذلك انخفاض رصيد الايردات المستلمة مقدماً كما في 31 كانون الأول 2016 بمبلغ 1.243.512 ألف دينار عراقي في حين ازدادت إيرادات العمولات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بنفس المبلغ.

وفيما يلي ملخص لأثر التعديلات على الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2016 وصافي الربح قبل الضريبة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016:

- أثر التعديلات على قائمة المركز المالي كما في 1 كانون الثاني 2016:

	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي - كردستان	-	194.274	194.274
مباني	4.007.945	(2.630.943)	1.377.002
الأرباح المدورة	17.561.811	(2.825.216)	14.736.595

12.00
0.011
-14.00
-26.00
94.38
635.25 M
56.45
43.38
21.55.
6.57

البيانات
والإيضاحات
الإضافية

أثر التعديلات على قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016:

	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي - كردستان	-	388.547	388.547
مباني	19.150.821	(4.960.990)	14.189.831
الإيرادات المستلمة مقدماً	1.952.242	(1.243.513)	708.729
الأرباح المدورة	**16.054.091**	**(2.825.216)**	**13.228.875**

أثر التعديلات على قائمة الدخل والدخل الشامل للسنة المنتهية 31 كانون الأول 2016:

	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي إيرادات العمولات	13.536.991	1.243.513	14.780.504
نفقات تأسيس	763.476	2.330.047	3.093.523
مصروف مخصص النقد لدى فروع البنك المركزي - كردستان	-	**194.273**	**194.273**
صافي الربح قبل الضريبة	**19.453.928**	**(1.280.807)**	**18.173.121**

31. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2016، لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية الحالية. إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

32. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد قضايا جوهرية مقامة على مصرف التنمية الدولي كما في 31 كانون الأول 2017.

اعضاء مجلس الإدارة ومساهماتهم

فيما يلي أسماء السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف و عدد الاسهم المملوكة من قبلهم.

أعضاء مجلس الادارة		
الاعضاء الأصليين	عدد الاسهم المملوكة كما في 2017/31/12	المنصب
السيد زياد خلف عبد كريم	24,750,000,000	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمود محمد محمود البرزنجي	1,452,500	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد فؤاد محمد رضا الجواهري	1,562,500	عضو مجلس إدارة والمدير المفوض
السيد عبدالرزاق عبدالوهاب علي	250,000	عضو مجلس إدارة
السيد سعد فائق عبدالعزيز	250,000	عضو مجلس إدارة

أعضاء مجلس الادارة الاحتياط ومساهماتهم

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس إدارة المصرف الاحتياط وعدد الاسهم المملوكة من قبلهم.

أعضاء مجلس الادارة الاحتياط		
الاعضاء الاحتياط	عدد الاسهم المملوكة كما في 2017/31/12	المنصب
السيد حميد كاظم علوان	24,750,000,000	عضو مجلس إدارة احتياط
السيد صفاء حسين حبيب	24,750,000,000	عضو مجلس إدارة احتياط
السيد فوزية محمد اسماعيل	250,000	عضو مجلس إدارة احتياط
السيد بلسم هاشم علي	250,000	عضو مجلس إدارة احتياط
السيد ليث حكمت سليمان	110,000	عضو مجلس إدارة احتياط

الادارة التنفيذية العليا

فيما يلي اسماء الادارة التنفيذية العليا في المصرف وكما يلي :

الادارة التنفيذية العليا	
الاسم	المنصب
السيد فؤاد محمد رضا الجواهري	المدير المفوض
السيد احمد نجم عبد	معاون المدير المفوض الاول
السيدة هديل محمد هادي	معاون المدير المفوض الثاني

الافصاح والشفافية

- يوفر المصرف دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم المصرف التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي العراقي والسلطات الرقابية ذات العلاقة .
- يتابع المصرف التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم المصرف بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى .ولتحقيق هذا الأمر يقوم المصرف بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير المصرف للبنك على كافة المعلومات حول المصرف بشكل شفاف وموضوعي.
- يقوم المصرف بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للمصرف باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها المصرف إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للمصرف و أي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للمصرف.
- تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للمصرف على وجه الخصوص الأمور التالية:

- دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصرف ومدى الالتزام به.
- نصا يفيد بمسؤولية المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- ملخصا للهيكل التنظيمي للبنك.
- معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه .
- ملخصا لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
- وصفا لهيكل ونشاطات إدارة المخاطر.
- اسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.

الحاكمية المؤسسية

أولاً: رسالة المصرف

يؤمن مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي بأهمية الحوكمة المؤسسية في وضع قواعد واضحة وشفافة لتطوير العمل المصرفي وتحسين أدائه، وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين .

الاطار القانوني ومصادر الحوكمة المؤسسية

استند المصرف في اعداد دليل الحوكمة المؤسسية وبشكل رئيسي على أفضل المعايير والممارسات العالمية، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وإرشادات لجنة بازل لمراقبة المصارف، وتعليمات البنك المركزي العراقي، وقانون المصارف والشركات العراقي .

ثانياً: تعريف الحوكمة المؤسسية

يعتمد المصرف تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والذي ينصّ على أن الحوكمة المؤسسية هي: ـ «مجموعة العلاقات ما بين الإدارة العليا في المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، بالإضافة إلى أنه يبيّن التركيبة التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها.

إن الحوكمة المؤسسية الجيدة التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأسس المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المصرف، ويسهل إيجاد عملية رقابة فعالة، وبالتالي يساعد المصرف على استغلال مواردها بكفاءة وفعالية .

ثالثاً: مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمّل مجلس إدارة المصرف المسؤوليات المتعلّقة بإدارة المصرف وسلامة أوضاعه المالية، والتأكد من تلبية وتنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي و الجهات الرقابية الاخرى ذات العلاقة بهدف رعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة مع ضرورة التأكّد من أن إدارة نشاطات المصرف تتم بشكل جيد وفعال وضمن مستوى رقابة مرتفع وتضمن الالتزام بالإطار والقوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف.

- مجلس إدارة المصرف هو الجهة المخولة بالموافقة على استراتيجيات وخطط عمل المصرف، والتي من ضمنها الموافقة على سياسة إدارة المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها ، أما أعضاء مجلس إدارة المصرف فهم شخصيات لديها الخبرات الفعلية الكافية لأداء المهام والواجبات المطلوبة من المجلس، ويتم الاستعانة بالخبرات الاستشارية اللازمة في الحالات التي تستدعي خبرات متخصصة لتنفيذها.
- يقوم مجلس الإدارة باختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للمصرف ضمن المواصفات التي تضمن أداء الأعمال المناطة بهم ويعمل على مراقبة أدائهم واستبدالهم أن دعت الحاجة إلى ذلك مع تأكّد المجلس من وجود خطة الإحلال الوظيفي لأعضاء الإدارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لإدارة شؤون المصرف.
- يقوم مجلس الإدارة بالإشراف والرقابة على الإدارة العليا عن طريق ممارسة صلاحياته والاستفسار عن أوضاع المصرف، وطلب التقارير في المواعيد المناسبة من الإدارة وبما يضمن تمكن المجلس من الحكم على مستوى أداء الإدارة التنفيذية وتنفيذها للاستراتيجيات والقرارات التي اتخذها المجلس.
- يتبع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سياسات واضحة تتوافق مع الأنظمة والقوانين ذات العلاقة فيما يتعلق بممارسة أي عمليات خارج العراق.
- يقوم المجلس بتطوير إطار عام للإدارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الإدارة، ونظام متكامل للحوكمة المؤسسية، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لإدارة المخاطر، وسياسات لمراقبة الامتثال ومكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعايير للسلوك والأخلاقيات.

- يتألف مجلس الإدارة من أعضاء (غير تنفيذيين) لا يشغلون وظائف في المصرف، ويراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل.
- يقوم أعضاء مجلس الإدارة بممارسة واجباتهم تجاه المصرف بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الآليات التي تضمن توافق المصرف مع كافة التشريعات والأنظمة والقوانين ، بالإضافة إلى تجنب تعارض المصالح أو التي تظهر كتعارض مصالح ، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه المصرف.
- يقوم مجلس الإدارة بتقييم المدير المفوّض سنوياً.

رابعاً: دور رئيس مجلس الإدارة

- يتم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض بموجب تعليمات كتابية مقره من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة وبما يتوافق مع قوانين المصارف والشركات وعلى أن لا تربط بينهما أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- رئيس مجلس الإدارة متفرغ ويمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب قوانين المصارف والشركات، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة إليه من المجلس.
- الإشراف على جميع أعمال المصرف، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الإشراف ومتابعة سير أعمال المصرف وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها ويعتمدها المجلس لتحقيق أهداف المصرف وغاياته. ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للمصرف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- يتأكد رئيس المجلس من وجود حوكمة مؤسسية مرتفعة المستوى وفعالة لدى المصرف، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقة بناءه ما بين إدارة المصرف وأعضاء مجلس الإدارة، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة تشجع على النقد البناء والآراء البديلة بخصوص المواضيع المطروحة والمناقشات والتصويب على المقترحات الفردية. كما يتأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

خامساً: ممارسات وآلية عمل مجلس الإدارة

يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة دورياً وحسب متطلبات قانون الشركات ومتطلبات البنك المركزي، وبحدّ أدنى ستة اجتماعات سنوياً. ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع وكذلك يتم تسجيل الأعضاء الذين حضروا الاجتماع والإفصاح عن ذلك.

يوفر المصرف المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول إلى قرارات سليمة، ويصدر كتاب تعيين رسمي لكل عضو مجلس إدارة يوضح فيه حقوقه وواجباته ومسؤولياته، ويتم تحديد فئات المعاملات المالية التي تتطلب موافقة المجلس (ومن ضمنها القروض التي تزيد عن حدّ معين أو المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف) بصورة مكتوبة، ويتم الإفصاح عن ذلك.

سادساً: دور امين سر مجلس الإدارة

ترتيب عقد اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه وتدوين محاضرها والتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والتأكد من انتقال المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية ويحتفظ سكرتير مجلس الإدارة بسجل دائم مكتوب لمناقشات المجلس ونتائج تصويت الأعضاء، ويتم اتخاذ أي قرار يتعلق بتعيين أو تنحية أمين سرّ المجلس من قبل مجلس الإدارة.

سابعاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة أعمال المصرف وشؤونه ولزيادة فعاليته يتم تشكيل لجان تساعده على القيام بمهامه وواجباته بشفافية، وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة وفقاً للقوانين ذات العلاقة وبحيث يتم تعيين أعضاء المجلس في لجان المنبثقة عن المصرف بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الإفصاح عن أسمائهم وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للمصرف، ويحق لكل لجنة منبثقة عن المجلس الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية للمصرف من خلال رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض.

ينبثق عن مجلس الإدارة في المصرف (خمسة) لجان رئيسية سيتم عرضها لاحقا ، لكل لجنة ميثاق مكتوب تتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، ويتم تشكيل أية لجان أخرى متخصصة من أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة تهدف إلى التعامل مع معطيات محددة في حينه. ويمكن دمج عدة لجان معاً إذا وجد ذلك مناسباً.

1. لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق (AUDIT COMMITTEE) :

- تتألف لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق لدى المصرف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويتم مراعاة أن يكون غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي. ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والإدارة المالية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها ونتائج أعمالها إليه.
- تجتمع لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق بصفة دورية وبحدّ أدنى أربع مرات في السنة وبواقع مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل أصولي.
- تقوم لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الإشرافية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم، والتأكد من التنسيق ما بين المدققين الخارجيين، ومراجعة دورية لنطاق التدقيق والرقابة الداخلية وإقرار خطة العمل.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي العراقي ومدقق الحسابات الخارجي والداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، وتحديد نقاط الضعف في إجراءات الرقابة وعدم توافقها مع القوانين والأنظمة والتشريعات، والتأكد من قيام الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة وتشريعات البنك المركزي العراقي والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة.
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص ترشيح/تعيين/إنهاء خدمات/مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط الجهات الإشرافية وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.
- توفير الاستقلالية اللازمة لإدارة التدقيق والرقابة الداخلية لأداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير قسم الرقابة والتدقيق للمصرف أو الاستغناء عن خدماته.
- التأكد من كفاءة إجراءات التدقيق والرقابة الداخلية في المصرف من خلال الاطلاع على تقارير مدقق الحسابات الخارجي والتدقيق والرقابة الداخلية أو أية تقارير أخرى تعرض على لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق.
- التأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية وكفاءته لضمان عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام المصرف بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتأكد من شمول خطط التدقيق والرقابة لتغطية ذلك.
- دراسة حالات أوضاع القروض وبيان الرأي حولها وترفع توصياتها الخاصة بها لمجلس الإدارة.

2. لجنة الاستراتيجيات والحوكمة المؤسسية (STRATEGY & CORPORATE GOVERNANCE COMMITTEE)

- تتألف لجنة «الاستراتيجيات والحوكمة المؤسسية» من أربعة أعضاء على الأقل وعلى أن تكون أغلبية اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذين وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي. (بالإضافة إلى أن أعضاء هذه اللجنة يجب أن لا يكونوا أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق).
- يتم إنتخاب رئيس اللجنة من قبل مجلس إدارة المصرف. تستمر اللجنة القيام بأعمالها طوال مدة ولاية المجلس.
- تجتمع هذه اللجنة أربع مرات خلال السنة وبواقع مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة.
- يقوم مجلس إدارة المصرف بشكل دوري بتقييم فعالية ممارسته لعمليات الحوكمة المؤسسية لتحديد نقاط الضعف وإجراء التعديلات اللازمة كما دعت الحاجة مع دعم المجلس لكافة برامج التدريب لأعضائه في المجالات العليا المتخصصة ذات العلاقة بعمل المجلس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- مراجعة الإطار العام للحوكمة المؤسسية للمصرف.
- مراجعة وتقييم حجم وتشكيلة وهيكلة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- مراجعة وتحليل التعاملات الخاصة بالجهات ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف والتي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بخطط الإحلال الوظيفي لموظفي الإدارة التنفيذية.
- مساعدة مجلس الإدارة في تقييم أداء اللجان المنبثقة عنه فيما يتعلق بعملية الإشراف والمراجعة المناطة لهم من قبل المجلس.
- مساعدة مجلس الإدارة على بناء استراتيجية وأهداف واضحة بما في ذلك وجود موازنات تخطيطية سليمة تتماشى مع الوضع الاقتصادي والمالي العام في العراق. مراجعة الهيكل التنظيمي العام للمصرف بالإضافة إلى الهيكل التفصيلي للأقسام والتأكد من الالتزام بذلك.
- بتعليمات البنك المركزي العراقي والممارسات الرائدة في هذا المجال.
- تحديث وتطبيق الميثاق والتوجهات المستقبلية للمصرف وتحديثه دورياً.

3. لجنة الترشيح والمكافآت (NOMINATION & REMUNERATION COMMITTEE)

- تتألف لجنة الترشيح والمكافأت من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وعلى أن لا يكونوا أعضاء اللجنة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق.
- يتم إنتخاب رئيس اللجنة من قبل مجلس إدارة المصرف. تستمر اللجنة القيام بأعمالها طوال مدة ولاية المجلس.
- تجتمع هذه اللجنة أربع مرات خلال السنة وبواقع مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة.
- يقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الترشيح والمكافآت بتقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً بالإضافة إلى تقييم مشاركة العضو خلال مناقشات المجلس وتقوم اللجنة باتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للمصرف ومدى الإلتزام بالمتطلبات الرقابية.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- التوصية لمجلس الإدارة بسياسة المصرف الداخلية الخاصة بمكافئات الموظفين والتعويضات والمزايا المقدّمة لهم.
- التأكد من قيام المصرف بالإفصاحات الكاملة فيما يتعلق بعملية المكافأت والتعويضات المقدمة لكافة موظفي المصرف بما في ذلك الإدارة العليا.
- تحديد الشروط الواجب توفرها بما في ذلك الخبرات والمؤهلات لأعضاء الإدارة العليا في المصرف وتماشياً مع متطلبات

البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

- تقييم المؤهلات والخبرات لأعضاء الإدارة العليا في المصرف والتأكد من أنها تتماشى مع سياسة المصرف الداخلية بالإضافة إلى متطلبات البنك المركزي العراقي.
- الإشراف على سياسات الأجور بما يضمن أنها متوافقة مع قيم المصرف وأهدافه واستراتيجيته الطويلة الأجل وبيئة الرقابة لديه.

4. لجنة الائتمان والاستثمار (CREDIT & INVESTMENT COMMITTEE)

- تتشكل لجنة الائتمان والاستثمار من أربعة أعضاء كحدّ أدنى على أن تكون أغلبية اللجان من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذين. هذا ويكون رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وعلى أن يكونوا أعضاء اللجنة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق.
- يتم انتخاب رئيس اللجنة من قبل مجلس إدارة المصرف. تستمر اللجنة القيام بأعمالها طوال مدة ولاية المجلس.
- تجتمع اللجنة مرة على الأقل شهرياً وكلما دعت الحاجة وتكلف اللجنة بدراسة كافة الأمور المتعلقة بالائتمان والاستثمار.
- تعتبر لجنة الائتمان والاستثمار أعلى جهة في المصرف فيما يتعلق بصلاحيات الائتمان والاستثمار. وتكون صلاحيات اللجنة للمواضيع والمبالغ التي تزيد عن الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمانية الصغرى والتي تقع ضمن صلاحياتها في مجالات اختصاصها وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- الإشراف ومراقبة عمليات منح الائتمان في المصرف بما في ذلك قرارات اللجنة الائتمانية الصغرى والتأكد من مدى تماشي ذلك في السياسة الائتمانية للمصرف وحدود منح الائتمان وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- الإشراف ومراجعة عملية إدارة مخاطر الائتمان في المصرف بما في ذلك مراجعة السياسة الائتمانية مرة واحدة سنوياً على الأقل والتوصية إلى مجلس إدارة المصرف بأية تعديلات ضرورية.
- التوصية لمجلس الإدارة للموافقة على القرارات الائتمانية التي ترفع للجنة من لجنة الائتمان الصغرى و/أو الائتمانات التي تحال إليها مباشرة والتي تفوق الصلاحيات المناطة إلى لجنة الائتمان الصغرى فيما يتعلق بحجم الائتمان الممنوح، الضمانات المقدمة من المقترض، سعر الفوائد المحدد (تماشياً مع جدول الأسعار المعتمد في المصرف)، وأية أمور أخرى متعلقة بالقرار الائتماني.
- مراجعة وتقييم جودة المحفظة الائتمانية للمصرف بما في ذلك عملية تصنيف الائتمان والمخصصات المعدة مقابل الائتمانات غير المنتجة للعوائد والتوصية لمجلس الإدارة بمدى كفاية هذه المخصصات وبما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي العراقي.
- مراجعة السياسة الاستثمارية للمصرف على الأقل سنوياً ويتم رفع التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- دراسة أي طلبات للجدولة والتمديد للائتمانات الممنوحة للمصرف بالإضافة إلى التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بعملية شطب الديون وزيادة المخصصات على الائتمانات المتعثرة والمخصصات على الائتمانات المتعثرة والمخصصات المتعلقة بمحفظة الاستثمار.

5. لجنة إدارة المخاطر والامتثال (RISK MANAGEMENT & COMPLIANCE COMMITTEE)

- تتألف لجنة إدارة المخاطر والامتثال من خمسة أعضاء على الأقل بحيث يكون رئيسها من أعضاء مجلس الإدارة ومن بين أعضائها مدير قسم إدارة المخاطر، بالإضافة إلى أن أعضاء هذه اللجنة يجب أن لا يكونوا أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق.

- يتم انتخاب رئيس اللجنة من قبل مجلس إدارة المصرف.
- تستمر اللجنة القيام بأعمالها طوال مدة ولاية المجلس.
- تجتمع هذه اللجنة أربع مرات خلال السنة وبواقع مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

إدارة المخاطر

- الإشراف والمراقبة على عملية إدارة المخاطر في المصرف بما في ذلك تحديد، وقياس، ومراقبة، وضبط مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف بما في ذلك تقييم أثر هذه المخاطر على نشاط المصرف ووضعه المالي.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر في المصرف والتأكد من وجود ضوابط رقابية كافية ورصينة تغطي مختلف الأعمال المصرفية، والتوصية إلى مجلس الإدارة لاعتماد هذه السياسة.
- مراجعة حدود المخاطر المقبولة للمصرف فيما يتعلق بالائتمان، والاستثمار، والسيولة، وغيرها من المخاطر والتوصية إلى مجلس الإدارة لاعتماد هذه النسب.
- مراجعة وتقييم مصفوفة المخاطر المعدة من قبل قسم إدارة المخاطر في المصرف وتحليل نظم الرقابة الداخلية في المصرف والتأكد من شموليتها لمختلف النشاطات والعمليات المصرفية.

الامتثال

- الإشراف والمراقبة على عملية المراقبة على الامتثال في المصرف وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي بما في ذلك الامتثال لتعليمات ومتطلبات البنك المركزي العراقي والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة سياسة الامتثال في المصرف بالإضافة إلى سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة فتح الحسابات للزبائن في المصرف والتأكد من وجود ضوابط رقابية كافية ورصينة تغطي مختلف الأعمال المصرفية والتوصية إلى مجلس الإدارة لاعتماد هذه السياسة.

ثامناً: بيئة ونظام الرقابة والتدقيق والضبط الداخلي (CONTROL ENVIRONMENT)

تم بناء نظام الرقابة والتدقيق والضبط الداخلي للمصرف استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي بالإضافة إلى الممارسات الرائدة في هذا المجال.

يتم مراجعة نظام الرقابة والضبط الداخلي في المصرف مرة واحدة سنوياً على الأقل من قبل قسم التدقيق والرقابة ومدقق الحسابات الخارجي وفقاً لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي، ويقوم المصرف بإضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية الضوابط الداخلية على التقارير المالية.

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة والضبط الداخلي يتمتع بمواصفات تمكن مجلس الإدارة من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، ويشتمل نظام الضبط الداخلي للمصرف على الميزانية السنوية التي تطورها وتقررها الإدارة، وتحليل شهري للأداء الفعلي مقارنة بالمتوقع والتقارير المالية التي ترفع إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع دوري، وإرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال إلى المساهمين سنوياً، وكذلك كفاءة العاملين وتقيم أدائهم السنوي ودليل المعايير المهنية والرقابة المالية والإدارية لدى مراكز العمل، وتوثيق أنظمة المعلومات، وأدلة سياسات وإجراءات العمل التفصيلية المتوفرة لاطلاع جميع الموظفين.

تاسعاً: لائحة أخلاقيات العمل (CODE OF CONDUCT/ETHICS)

اعتمد المصرف لائحة سلوك أخلاقي تم تعميمها على كافة الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتم توقيع كل موظف في المصرف على إقرار خطي في بداية كل سنة مالية بأنه قام بالاطلاع على اللائحة وأية تعديلات عليها وموافقته على ما ورد فيها.

عاشراً: الأقراض للأطراف ذوي العلاقة أو تعاملات المصرف مع (أعضاء مجلس الإدارة، الموظفين، المساهمين)

تتوافق سياسات المصرف المعتمدة من قبل مجلس الإدارة مع القوانين السارية والتشريعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويشمل ذلك ما يلي:

- القروض والتسهيلات التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين والتي تخضع للتعليمات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- القروض والتسهيلات التي يحصل عليها رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضاء المجلس تتوافق مع سياسة المصرف في الأقراض وتراعي مصلحة المصرف أولاً.
- الأقراض لموظفي المصرف بكافة مستوياتهم يتم وفقاً للأنظمة والتعليمات داخل المصرف.
- العمليات الأخرى خلاف عمليات الأقراض التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة حيث تتم حسب السياسة المعتمدة لدى المصرف وتأخذ بعين الاعتبار مصلحة المصرف بالدرجة الأولى.
- يتم إجراء مراجعة دورية للقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن وقروض الموظفين والقروض الممنوحة للأطراف ذوي العلاقة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين للتأكد من توافقها مع القوانين والتشريعات وسياسات المصرف الداخلية.
- يتم التعامل مع كبار زبائن المصرف في مجال منح القروض والتسهيلات وفقاً للسياسة الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتخضع ميزانيات الزبائن لتحليل مفصل من قبل موظفين مؤهلين.

الحادية عشر: خط الاتصال المباشر (HOT LINE / WHISTLE BLOWING)

تم وضع ترتيبات داخلية يتمكن من خلالها الموظفون الإبلاغ بصورة سرية عن أي شكوك حول أية مخالفات محتملة تمكن من التحقيق في هذه الشكوك ومتابعتها بصورة مستقلة وذلك من خلال خط الاتصال المباشر (HOT LINE/WHISTLE BLOWING) المدار من قبل مدير قسم التدقيق والرقابة ويتم الإشراف على هذه الترتيبات ومراقبتها من قبل لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق ويتم التنسيق مع المدير المفوض والإدارة العليا للمصرف.

الثانية عشر: قسم التدقيق والرقابة (INTERNAL AUDIT DEPARTMENT)

يدرك المصرف أن لوجود قسم التدقيق والرقابة دور فعال يساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة. هذا ويقوم القسم بتزويد الإدارة ولجنة مراجعة الحسابات والتدقيق بتأكيد حول تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية ويبين مدى فاعليتها.

يتبع قسم التدقيق والرقابة وظيفياً إلى لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز استقلاليتها كما تـتبع إدارياً إلى المدير المفوّض.

يقوم قسم التدقيق والرقابة بمهامه وفقاً لميثاق التدقيق المعتمد من قبل لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق والذي يحدد مهامه ومسؤولياته وصلاحياته وفقاً للمعايير العالمية.

يقوم قسم التدقيق والرقابة بإعداد خطة التدقيق السنوية لكافة مراكز العمل في المصرف بحيث تستند الخطة في تحديد أولويات التدقيق إلى مستويات التعرض إلى المخاطر لمراكز العمل (RISK BASED PLAN) وبحيث ترتفع درجة الاهتمام بتدقيق أي مركز عمل في حال ارتفاع مستوى مخاطرته وتشمل كافة مراكز العمل في المصرف ويعد بناءاً عليها خطة الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ خطة التدقيق تمهيداً لإعداد الميزانية التقديرية لقسم التدقيق والرقابة والتي تشمل كافة الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهام التدقيق ويتم إقرارها من قبل لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق بعد عرضها على المدير المفوّض.
لضمان تمتع موظفي هذا القسم بالموضوعية لا يتم تكليفهم بأعمال تنفيذية ويتم الإبلاغ عن أي تعارض محتمل في المصالح إلى لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق.

يتم مناقشة تقارير قسم التدقيق والرقابة مع الإدارات ومراكز العمل التي يتم التدقيق عليها ويسمح للقسم بإعداد تقارير دون تدخل أو تأثير من أطراف أخرى.

يقوم قسم التدقيق والرقابة بالتنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي عند قيامه بفحص مدى كفاية نظام الضبط الداخلي للمصرف.

الثالث عشر: قسم إدارة المخاطر (RISK MANAGEMENT DEPARTMENT)

تقوم إدارة المخاطر في المصرف برفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير المفوّض تشمل مهام وواجبات ومسؤوليات إدارة المخاطر ما يلي:
تحليل جميع أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، السيولة، والمخاطر التشغيلية) وتطوير أساليب لقياس وضبط كل نوع من المخاطر وتوفير المعلومات حول مقاييس المخاطر وهيكل المخاطر لدى المصرف للإدارة العليا ومجلس الإدارة وتوفير معلومات المخاطر للاستخدام في البيانات العامة للمصرف وتقاريره.

مراجعة تقارير مستويات التعرض المختلفة (EXPOSURE LEVELS) ومراقبة المحافظ الائتمانية والاستثمارية للتأكد أنها ضمن السقوف الممنوحة ومنظومة المخاطر للمصرف (RISK PROFILE).

التنسيق مع الإدارات الأخرى لتوفير البيانات اللازمة لإدارة المخاطر والدراسة المستمرة لأوضاع المخاطر التي تحيط بالأنشطة وإعداد التوصيات المناسبة لتلافيها ومعالجة الملاحظات والسلبيات التي تتسم بمعدل خطورة مرتفع حسب التقارير المرفوعة بها.

الرابع عشر: قسم الامتثال (COMPLIANCE DEPARTMENT)

تعنى وظيفة قسم الامتثال بوضع الآليات اللازمة لضمان التوافق مع جميع القوانين والتشريعات التي تحكم عمل المصرف داخل العراق وخارجه في الدول التي يتواجد فيها المصرف من خلال فروعه أو شركاته التابعة والشقيقة.
يرفع قسم الامتثال تقاريره حول نتائج أعماله ومراقبته للامتثال إلى «لجنة إدارة المخاطر والامتثال» المنبثقة عن مجلس الإدارة مع إرسال نسخة إلى المدير المفوّض أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير المفوّض.
يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال للمصرف ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في المصرف من صلاحيات قسم الامتثال.

تعمل وظيفة قسم الامتثال كحلقة اتصال مع البنك المركزي العراقي وقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقوم بوضع السياسات والإجراءات اللازمة وتصميم سياسات (اعرف زبونك ـ KYC) ومراقبة كافة العمليات المصرفية والتحقيق في الحالات المشتبه بها ورفع التقارير اللازمة للجهات الرقابية.

الخامس عشر: التدقيق الخارجي

حسب القوانين والتعليمات السارية تقوم لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق بترشيح مدقق حسابات خارجي إلى مجلس الإدارة لانتخابه من قبل الهيئة العامة للمصرف بعد التأكد من استيفائه لشروط الجهات الإشرافية (البنك المركزي، سجل الشركات).

يتم دراسة تقرير الحسابات الخارجي من قبل لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق والتأكد من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية اللازمة ويقوم مدقق الحسابات الخارجي بمهامه وفق ما نصّ عليه قانون المصارف والشركات ويقوم مدقق الحسابات الخارجي بمراجعة ومراقبة كفاية التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة الداخلية ووضع توصياته ويجتمع مع لجنة مراجعة الحسابات والتدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

السادس عشر: المعاملة العادلة للمساهمين وحقوقهم

يتكون مساهمو المصرف من مجموعة من الأفراد العاديين ويضمن القانون لجميع المساهمين حق التصويت شخصياً أو بالوكالة في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة على أساس من المساواة التامة إضافة إلى أنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقلّ عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع.

يتخذ المصرف خطوات فعالة لتشجيع المساهمين على المشاركة في اجتماع الهيئة العامة حيث يتلقى جميع المساهمين نسخة من التقرير السنوي للمصرف ودعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها كما يتلقون جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام على عناوينهم البريدية.

يحق لكل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته وفقاً للسياسات السائدة أما الأرباح فإنها توزع بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء لجان المجلس بحضور اجتماع الهيئة العامة والإجابة على أسئلة المساهمين واستفساراتهم كما يحضر ممثلو مدقق الحسابات الخارجي اجتماع الهيئة العامة للإجابة على أي سؤال حول نتائج عمليات التدقيق وتقريرهم ويتم تعيين مدققي الحسابات الخارجيين بالاقتراع السري في اجتماع الهيئة العامة وكذلك يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم أنفسهم للانتخابات أو إعادة الانتخاب بطريقة الاقتراع السرّي في اجتماع الهيئة العامة.

السابع عشر: الشفافية والإفصاح (TRANSPARENCY & DISCLOSURE)

يؤمن مجلس إدارة المصرف بأن الشفافية عنصر أساسي لحوكمة مؤسسية فعالة وبان الإفصاح الملائم يعزز الحاكمية المؤسسية ويعزز قدرة المشرفين لمزيد من الفعالية في مراقبة سلامة وضع المصرف ويطبق المصرف جميع تعليمات الإفصاح المطلوبة بموجب قانون المصارف وتعليمات البنك المركزي العراقي الأخرى فيما يتعلق بهذا المجال.

يتابع المصرف تطورات أفضل الممارسات الدولية (ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي المتعلقة بالإفصاح للقوائم المالية) في مجال التقارير المالية والإفصاح الشفافية المحلية والدولية وتقوم الإدارة العليا للمصرف برفع تقارير حول التطورات إلى مجلس الإدارة وتقديم توصيات لتحسين ممارسات الإفصاح لدى المصرف.

يدرك المصرف واجبه في تزويد المعلومات المناسبة حول نشاطاته إلى المساهمين والمودعين ونظرائه في السوق المالي وسلطات الرقابة على المصارف والجمهور بشكل عام ويقوم بالإفصاح عن هذه المعلومات وإتاحتها لجميع الأطراف ذوي العلاقة بما يتوافق مع القوانين.

البيانات
والإيضاحات الإضافية

يقوم المصرف بنشر عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف على الموقع الإلكتروني كما حدّد القانون عند إجراء تعديلات على عقد التأسيس الدعوة إلى اجتماع هيئة عامة غير عادي وترفق مع الدعوة التعديلات المقترحة ويقوم مجلس إدارة المصرف بتزويد مسجل الشركات بتقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أعضائه وتخضع هذه البيانات إلى الإفصاح حسب قانون الشركات وتعليمات البنك المركزي العراقي.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية بيانات المصرف ومحتويات التقرير السنوي من حيث دقتها وتكاملها ويلتزم المصرف بالمحافظة على قنوات المعلومات مع المساهمين والمستثمرين والنظراء في السوق المالي والجمهور من خلال وحدة العلاقات مع المستثمرين وتوفر معلومات شاملة وموضوعية وحديثه عن المصرف وأوضاعه المالية وأدائه ونشاطاته وكذلك من خلال التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية التي توفر معلومات مالية شفافة حول مركز المصرف وأوضاعه المالية خلال السنة.

الهيكل التنظيمي للمصرف

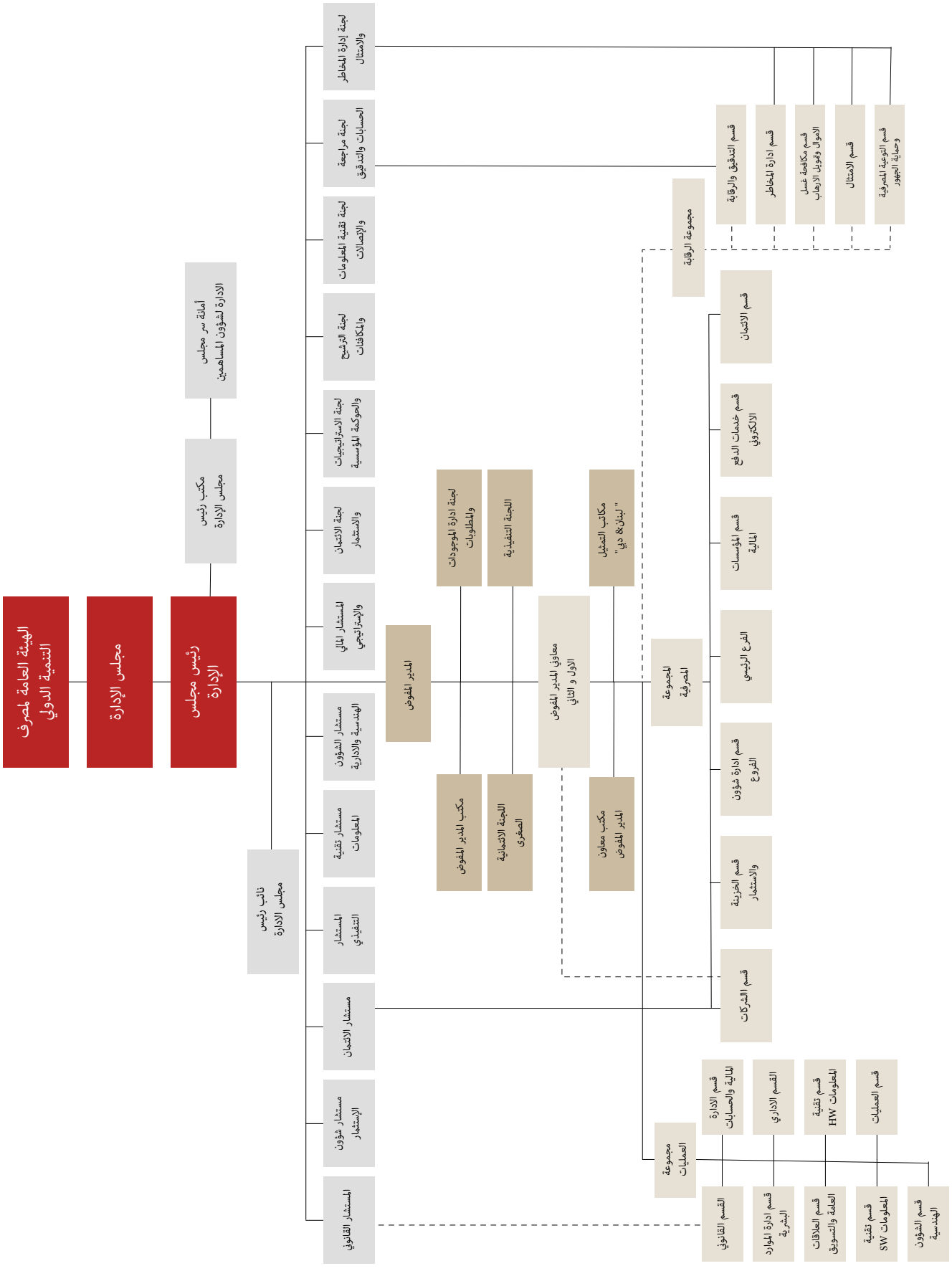

شبكة فروع المصرف

فروع بغداد

اسم الفرع	الرقم الرمزي	العنوان
الإدارة العامة (الفرع الرئيسي)	1	الكرادة – عرصات الهندية – حي بابل 939 – شارع 21 – مبنى 8/124.
الشورجة	5	شارع السموأل – عمارة وقف خان الباشا الكبير – باب الآغا – محلة 110 زقاق 17027
المنصور	10	المنصور – شارع 14 رمضان
الربيعي	11	زيونة – شارع الربيعي – مجاور شركة آسيا سيل

فروع المحافظات

اسم الفرع	الرقم الرمزي	العنوان
السليمانية	2	محافظة السليمانية - شارع سالم – مجا ور ست يسنتر
اربيل	3	محافظة اربيل - شارع 100 – زانكو 99 – مبنى 99/1865
البصرة	4	محافظة البصرة - شارع مالك بن دينار – ساحة العروسة
كربلاء المقدسة	6	محافظة كربلاء المقدسة - حي الحسين – منطقة 3 – شارع السناتر – بلوك 28
النجف الاشرف	8	محافظة النجف الاشرف - حي الغدير – محلة 109 – شارع 23 – البناية 15
الكوت	9	محافظة واسط - شارع الكفاءات – مجاور دائرة التسجيل العقاري
الناصرية	12	محافظة ذي قار – الناصرية - محلة السراي – شارع المحافظة – مقابل المصرف الزراعي التعاوني
الحلة	13	محافظة بابل - الحلة - شارع 40 – تقاطع ابو خمرة – مقابل قيادة الشرطة
العمارة	14	محافظة ميسان - حي الحسين / مجاور غرفة تجارة ميسان

المكاتب التمثيلية

اسم المكتب	الرقم الرمزي	العنوان
المكتب التمثيلي في لبنان	15	لبنان – بيروت - مينا الحصن - مبنى ستراتوم – شارع عمر الداعوق
المكتب التمثيلي في دبي	16	دبي - شارع الشيخ زايد - ابراج بحيرات جميرا - كلوستر V

دليل فروع المصرف

15 فرعاً

2000 نقطة بيع

200 صراف آلي

مكاتب تمثيلية عالمية

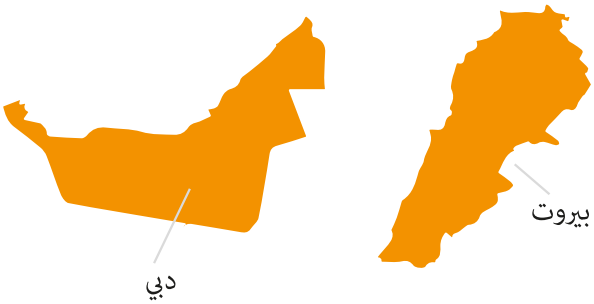

شبكة المصارف المراسلة

البنوك المراسلة	البلد
بنك الاتحاد	الاردن / عمان
بنك الاردن	الاردن / عمان
بنك الاسكان للتجاره والتمويل	الاردن / عمان
كابيتل بنك	الاردن / عمان
بنك أرس الاسباني	اسبانيا / مدريد
بنك بي ام سي اي الدولي	اسبانيا / مدريد
بنك ابو ظبي الاسلامي	الامارات / ابو ظبي
البنك العربي الافريقي الدولي	الامارات / دبي
بنك البركه الاسلامي	البحرين / منامه
بنك اليوباف العربي الدولي	البحرين / منامه
بنك آك التركي	تركيا / اسطنبول
بنك البركه التركي	تركيا / اسطنبول
البنك العربي التركي	تركيا / اسطنبول
البنك الكويتي التركي	تركيا / اسطنبول
بنك نورل التركي للاستثمار	تركيا / اسطنبول
بنك يوباف باريس	فرنسا / باريس
البنك الاهلي الكويتي	الكويت
بنك الاعتماد اللبناني	لبنان / بيروت
بنك الائتمان	لبنان / بيروت
فرنسا بنك	لبنان / بيروت
بنك مسقط	مسقط / عمان
بنك ميزو الياباني	اليابان / طوكيو

mirolBANK
Capital bank
THE HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE
albaraka
ALBARAKA ISLAMIC BANK
BANK AL ETIHAD
UBAF
MIZUHO
MIZUHO BANK
ALBARAKA BANK KATILIM BANKASI A.S.
CREDIT LIBANAIS S.A.L.
BANK MUSCAT
AKBANK
AKBANK T.A.S.
FRANSABANK
FRANSA BANK
KUWAIT ARAB INTERNATIONAL BANK
NBO DUBAI ISLAMIC BANK
KUWAIT BANK OF KUWAIT

عناوين التواصل
مع مصرف التنمية الدولي

الادارة العامة : العراق - بغداد - الكرادة - حي بابل 929 شارع 21

هواتف خدمة الزبائن: 6660 من اي محمول

من خارج العراق 9647805660867+

من اي هاتف ارضي 96417763681+

البريد الالكتروني: info@idb.iq

الموقع الرسمي : www.idb.iq

سويفت: IDBQIQBAXXX

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

عنوان للتميز

Title of excellence